ضوابط التعامل مع التاريخ الإسلامى لدراسة العلاقات الخارجيـة في عصرى النبوة والخلافة الراشدة

د. مصطفى منجود

ضوابط التعامل مع التاريخ الإسلامي لدراسة العلاقات الخارجية في عصري النبوة والخلافة الراشدة

مقدمة عامة :

طبيعة التاريخ وموقعه من التنظير السياسي للعلاقات الخارجية في الاسلام :

التاريخ الإسلامي هو الرافد الأساسي للحديث عن الخبرة الإسلامية ، وقد احتل مكانته المهمة بين مصادر التنظير السياسي الإسلامي عامة والتنظير السياسي للعلاقات الخارجية في الإسلام خاصة لأنه ، بغض النظر عن التعريفات الحرفية والاصطلاحية (1) ، عقل الامة الإسلامية ووعيها بما يراد منها وما يراد لها وفق تعاليم ربها وهو تجربتها في التعامل مع السنن الالهية في الكون والحياة والانسان ، وهو رصيدها من الأصالة في وجه الانسلاخ ومحاولات التذويب في الاخرين ، وهو خبرة الحياة في كيفية تداول الأيام بين الناس بالتمكين تارة ، وضياع السؤدد تارة آخرى ، وبالشهود على الأمم وتقدمها في الخير والالتزام تارة ، والتأخر عنها الى مرحلة القصعة والغثائية بفعل تداعي هذه الامم على الأمه الإسلامية كتداعي الأكلة على قصعتها كما أخبر الحديث النبوى تارة أخرى ، وهو كذلك معين العطاء الإسلامي في شتى مناحي الحياة وقد أينعته صالحا هذه الامة حال استمدادها هويتها من اسلامها،وأينعته فاسدا حال اشتقاقها هويتها من غيره، وهو أخيرا النتاج الحقيقي لتفاعل الانسان المسلم مع عقيدته وشريعته عبر أجيال متواصلة، وحقب متلاحقة ، ان في تعانقه معهما ، أو في انفصامه عنهما .

(١) طبيعة التنظير السياسى الإسلامي للمفاهيم وعطاء التاريخ له عامة:

يشير هذا التنظير الى مجموعة المدركات التي يمكن من حصيلتها ابتداع التصور الذى يستطيع أن يسود الممارسة السياسية الإسلامية ـ بقطع النظر عن تطبيقه من عدمه. ونجاحه من فشله ، وبقطع النظر عن مراحل تطبيقه ـ والتى يمكن من خلالها أيضا الارتفاع الى قمة التجرد ، فاذا بنا ازاء احاطة متكاملة بالعالم الفكرى والتراث الحضارى فى خليط متجانس من العلاقات الارتباطية المنطقية ، والقوانين العلمية ـ أو السنن ـ التى تحكم الوجود السياسى (2) . فكأن للتنظير السياسى بالمعنى السابق عناصر أربعة ، أولها مجموعة المدركات المجردة في البناء والتأسيس ، لكنها القابلة للمعايشة ، والنزول الى الواقع فى التطبيق والممارسة، والثانى الممارسة السياسية التى

---

(١) انظر طائفة من هذه التعريفات في : محمد بن صامل العلياني ، منهج كتابة التاريخ الإسلامي ، الرياض : دار طيبة للنشر والتوزيع . الطبعة الاولى . ١٤٠٦ - ١٩٨٦ ، ص ص ٥١ - ٥٥ ؛ فرانز روزنتال ، علم التاريخ عند المسلمين . ترجمة د.صالح أحمد على ، بيروت . مؤسسة الرسالة ، طبعة ٢ ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م ص ٩ ومابعدها .

(٢) انظر مزيدا من التفاصيل في : مصطفى منجود "الابعاد السياسية للأمن فى الإسلام" رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد ،١٤١٠ - ١٩٩٠ ، ص ص ٧ - ١٠ .

يستهدف التنظير ارساء قواعدها بحل عناصرها الفعلة من حاكم وحكوم ، ومؤسسات وانظمه، وقرارات وتشريعات ، ووسائل وسياسات ، وسلطات وولايات والثالث الشرعية المستمدة من تأسيسه وفق أصول المجتمع المسلم - المنزلة - وتراثه الحضارى ، والتى تضمن له النجاح فى التطبيق والقبول والرضا من فئات هذا المجتمع . والرابع شبكة العلاقات والارتباطات التى يمكن من بمحملها بلورة مجموعة من السنن العامة التى تحدد قنوات التفاعل بين الحاكم والمحكوم، وحالاته، ومبادئه ، بأعتبارهما قطبى الوجود السياسى .

هذه العناصر هى التى خلعت على التنظير السياسى الإسلامى سمات ست [1] لعل أبرزها أصالة المصادر التى يمتلكها ، فضلا على تنوعها وتعددها ، فثمة مصادر يعد الوحى أساسها المباشر ، وهى القرآن والسنة الصحيحة ، وثمة مصادر أخرى مشتقة هى محصلة التفاعل والتأثر بالوحى عبر الزمان والمكان، وأهمها التراث الحضارى فى مختلف جوانب الابداع السياسى وغير السياسى ، والخبرة الإسلامية عبر عصورها الرائدة ، والعلاقة بين هذين النمطين من المصادر هى علاقة يتقدمها تصاعديا النمط الأول ، ويتلوه ويكمله النمط الثانى فى تفاعل دائم وتدرج قيمى ، يجعل هناك إمكاناً لأستنباط معايير قياسية وثابتة وضابطة عند تنقيح المصادر ومفاهيمها وموضوعاتها[2]. ومقام التناول هنا يفرض أن نتنحى بالتاريخ الإسلامى -خاصة فى صدر الإسلام - جانبا كى نسلط عليه الضوء فى محاولة لاستكشاف مايقدمه- بالإضافة إلى المصادر الأخرى - من عطاء للتنظير السياسى الإسلامى للمفاهيم ، والواقع ان هذا العطاء لايقف عند رافد واحد .

فأول مايقدمه التاريخ فى هذا الصدد بيان دور الخبرة السياسية الإسلامية فى ابداع كثير من المفاهيم السياسية على مستوى التطبيق والممارسة ، سواء التى تحدثت عنها الأصول أو تلك التى نتجت عن التطبيق والممارسة ، مثل مفاهيم البيعة ، الخلافة ، الشورى ، القوة ، الاجارة ، الأمة ، الغزوة، الجهاد ، الذمة ، الجزية ، السلم ، القتال، الدولة ، السفارة، الموقعة ، التحالف ، دار الإسلام ، دار الحرب ، دار العهد ، دار الردة ، الفتوحات ، وكذا بيان دور هذه الخبرة فى تشويه كثير من المفاهيم السياسية ايضا على مستوى التطبيق والممارسة ، مما تحدثت عنه الأصول ومما ابدعته الخبرة مثل مفاهيم الفتنه ، الردة ، الاكراه ، الجبرية ، الملك ، الفرق ، الاستضعاف ، الانقسام ، الخروج ، التصفية الجسدية للقيادة - خاصة بعد الخليفة الأول أبى بكر الصديق (رضى الله عنه) - ، الجهاد ، علاقة عاصمة الدولة بأطرافها .

---

(١) انظر تفاصيل هذه السمات فى المصدر السابق ، ص ص ٨ - ١٠ .

(٢) انظر : د. منى ابو الفضل " نحو منهاجية للتعامل مع مصادر التنظير السياسى الإسلامى بين المعلومات والمقومات " بحث مقدم الى ندوة " قضايا المنهجية والعلوم السلوكية " ، الخرطوم ١٥ - ٢٢جمادى الأولى ١٤٠٧ / ١٥- ٢٢ يناير ١٩٨٧ . ص ص ٩ -١٤ ، وقارن هذه المصادر بما أورده د. حامد ربيع فى : الإسلام والقوى الدولية ، القاهرة ، دار الموقف العربى ، الطبعة الاولى ، ١٩٨١ ، ص ص ٩٨ -١٠٢ .

وإذا كانت تطورات الخبرة الإسلامية بعد عصر الخلافة الراشدة تمخضت عن مزيد من تبديد المفاهيم السياسية ، إلا أنه يجب التأكيد على أن ذلك جزءا مما تعرض له الإسلام من عبث الساسة الذين حكموا بأسمه ونسوا أو تناسوا هديه وأحكامه ناهيك عن عبث المجتمعات التى انتمت إليه ثم قدمت مواريثها وأهواءها على مطالبه ووصاياه وأوامره ونواهيه ومفاهيمه [1] .

– كذلك فإن مما يقدمه ثانيا مدى مصداقية القول بأن بقاء للمنظور الإسلامى الصحيح فى التعامل الداخلى والخارجى مرتبط بالسنن الواجب مراعاتها وتفهمها حال التحرك باسم الإسلام من قبل الحاكم والمحكومين ، وهذا أحد المداخل المهمة لفهم اسباب استمرار الايناع والتماسك حتى بداية خلافة عثمان بن عفان (رضى الله عنه) ، واسباب الفتنة والتصدع بعد ذلك ، من هنا فإن الاحتجاج بقصر المدة التى شهدت نهوضا حضاريا للمسلمين بفعل تكامل النموذج مع تطبيقه فى عصرى النبوة والخلافة الراشدة للتدليل على عدم صلاحية النموذج للواقع انما هو احتجاج فى غير محله ، لأنه يعمد فى تقييم النموذج إلى حساب السنين ، سواء طبق فيها أم لم يطبق ، وحساب السنين لايجدى فى هذا التقييم بقدر مايجدى حساب السنن اللازمة للتطبيق أو عدمه ، وإلا لماذا حدث الايناع فى تجارب لاحقة ، ونماذج عمر بن عبد العزيز ، وصلاح الدين الأيوبى ، بعض الامثلة على صدق الاحتكام الى السنن ، ومن ثم فان تاريخ المسلمين يحمل تفسيره فى إطار تفاعل المسلمين –أو عدم تفاعلهم– مع السنن الألهية ، والاقتراب من جادة الإسلام فى مفاهيمه وقيمه ومقتضيات الالتزام به ، أو الابتعاد عن هذه الجادة [2] .

– ويقدم التاريخ الإسلامى ثالث المحور الاساسى فى تقييم علاقة الفكر بالحركة بالنظم فى البناء المعرفى السياسى الإسلامى ، ذلك أن التاريخ كخبرة واقع انما يعبر بشكل أو آخر عن العلاقة بين هذه الكليات الثلاث ، فالفكر –وليد العقيدة الايمانية وقد انساحت فى كل مجالات الحياة – مقدمة الحركة وأساسها فى تحديد المسار انطلاقاً وتقييدا ، والحركة وعاء الفكر المتلقى لضوابطه والناقل له من لغة التجريد الى لغة النشاط المعاش ، أما النظم فهى آليات الربط بين الفكر والحركة ، وقد تنوعت فى أساليبها ومؤسساتها وقراراتها وفعاليتها فاذا بالحركة مشدودة الى الفكر ، وإذا بالفكر قيم على اداء النظم ، فيصحح المعوج منه ويستجيب لما قد يستجد من ضغوط الحركة ومطالبها حرصا على سلامة التفاعل وحيوية الانجاز ، والتاريخ هنا يصير بمثابة المحك الذى يمكن اللجوء اليه لمعرفة السنن التى تحكم هذه السلامة وتلك الحيوية ، وجوداً وعدماً. انه وحده –بعد معرفة القرآن والسنة – يمكنه ارشادنا فى الاجابة عن التساؤل التالى : لماذا تعانقت هذه الكليات حتى بداية حكم الخليفة الراشد الثالث؟ ولماذا انفصمت عراها الى حد

---

(١) نصر سيف عبد الفتاح ، "التجديد السياسى والخبرة الإسلامية ، نظرة فى الواقع العربى المعاصر" رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد ، ١٩٨٧ ، ص ٢٠٣ .

(٢) انظر المرجع السابق ، ص ٢٠٤ .

كبير بعد ذلك ، بما نتج عن الانفصام من تداعيات سلبية داخلية وخارجية فى خلافة على بن أبى طالب (رضى ا الله عنه) ٠

- كما يقدم التاريخ رابعا التطورات المختلفة للنظام السياسى الذى تعامل به المسلمون داخليا وخارجيا وفق العقيدة الايمانية ، ففترة صدر الإسلام منذ عصر النبوة وحتى بداية الملك مع معاوية بن ابى سفيان (رضى) شهدت تطورات متلاحقة لبلورة هذا النظام ، أولها أخذ شكل الارهاصات بالجهاد الذى غلب عليه عدم اللجوء الى القتال العضوى ، لتعريف الناس بالإسلام والدعوة اليه ولتكوين نواة الجماعة المؤمنة فى مكة، والثانى تجسد مع الاذن بالهجرة الى المدينة بداية لمرحلة جديدة فى بناء الدعوة والدولة، والثالث تمخض عن إرساء قواعد نظام ناشىء فى المدينة مع بناء المسجد واقرار نظام المؤاخاة بين المسلمين ، واصدار وثيقة المدينة كأساس للتعامل بين المسلمين وبعضهم، وبينهم وبين غيرهم داخل المدينة وخارجها، والرابع جاء مع النماذج المتعددة لكيفية اسناد السلطة وممارستها مع اقامة دولة الخلافة التى جمعت اطرافا عديدة تخطت الحدود الاقليمية لدولة النبوة ٠

إن متابعة هذه التطورات ليست ضرورية فقط لمعرفة كيف استنبط المسلمون فى عصر القدوة القواعد العامة للنظام السياسى من مصادر الوحى ، بل لمعرفة كيف بنوا على هذه القواعد أركان هذا النظام فى تطوراته المختلفة، وكيف تعاملوا به مع غيرهم، وطبيعة المشكلات التى واجهتهم فى مراحل البناء وكيف تصدوا لها ، ونظرتهم إلى العالم المحيط بهم والقوى الفارسية والرومية التى كانت تستبد بمقدراته ، وكيف اصطدموا مع تلك القوى حتى دانت لهم السيادة خاصة بعد حركة الفتوحات الإسلامية ٠

- وأخيراً يقدم التاريخ للتنظير السياسى الإسلامى النماذج التاريخية المختلفة فى القيادة ونظم الحكم، وعلاقات المسلمين مع غيرهم فى السلم والحرب ، والأمن ، ووظائف الدولة ، واتخاذ القرارات وتنفيذها ، وغير ذلك مما يصلح أن يكون نسقا قياسيا يستخدم كأدوات للتحليل السياسى المعاصر ، ولذلك تفصيل لاحق ٠

(٢) عطاء التاريخ لتنظير العلاقات الخارجية خاصة :

تتعدد مجالات عطاء التاريخ الإسلامى لتنظير العلاقات الخارجية كأحد حقول المعرفة السياسية الاساسية فيقدم لها على مستوى إطارها العام :

- مفهوم العلاقات الخارجية ذاته ، فهذا المفهوم رغم حداثة اصطلاحه نسبيا إلا أن دلالاته - من حيث وجود نظرة عامة تحكم مسالك المسلمين وتوجهاتهم تجاه المخالفين لهم فى العقيدة خارج حدود دار الإسلام فى حالات السلم أو حالات القتال - كانت منطلقا أساسياً لنشر الدعوة والجهاد فى سبيلها ، ولئن كانت المبادىء العامة لهذا المنطلق قد حددتها النصوص المنزلة فى آيات القرآن الكريم وأحاديث النبى صلى ا الله عليه وسلم الصحيحة ، فان انعام النظر فى الخطب

والرسائل والعقود التى صدرت عن النبى صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين بعده ، يؤكد أن ثمة تراكما معرفيا سياسيا يمكن الرجوع اليه لمعرفة حقيقة الادراك القيادى للعلاقات الخارجية وكيف عبر عن نفسه من خلال مسالك متعددة للتعامل ، وان تناسب مع طبيعة الظرف التاريخى للدعوة ، وطبيعة نمط القيادة فى كل فترة .

- أشكال هذه العلاقات وتدرجها تبعا لمقتضيات الدعوة سواء فى حالات التعامل السلمى ، وماتعلق بها من علاقات سياسية وغير سياسية اقامة وانهاء ، أو فى حالات التعامل القتالى وماالحق به من أساليب فى القتال والاسلحة ، ومسالك الحركة فى حالتى النصر والهزيمة ، أو حالات الهدنة ومافرضته من احترام للعقود المؤقته أو الدائمة وفق شرائطها .

- وجهات التعامل فى العلاقات الخارجية ، وهو مايخص اولئك الذين كانوا هدف الخطاب الإسلامى - الدعوة - فى هذه العلاقات من أهل الذمة من اليهود والنصارى والمجوس ، والمستأمنين الذين دخلوا فى أمان المسلمين وفق عقود تعرف بعقود الامان ، وغيرهم من المشركين عامة ، ومشركى العرب خاصة، وهى الطوائف التى فصل الفقهاء فى بيان مالهم من حقوق وماعليهم من واجبات، تتضح معالمها بتفصيل فى المحاور الاربعة لحديث القرآن والسنة والفقه والتاريخ عن علاقات المسلمين بغيرهم ، حسب زاوية التحليل وطبيعته فى كل محور .

- القوى الكبرى غير الإسلامية التى فرضت الوظيفة العقيدية للدولة الإسلامية فى صدر الإسلام التعامل معها ، وطبيعة النماذج الحضارية التى كانت تجسدها فى ذلك الحين ، ومدى تميز النموذج الحضارى الإسلامى عنها ، وطبيعة النظرة الإسلامية الى هذه النماذج ، وتصنيفها حسب الأوصاف التى وردت فى مصادر الوحى بالكفر أو الاستكبار أو الاشراك أو الظلم أو الفساد أو غير ذلك ، وسبل الكشف عن ذلك فى المصادر التاريخية .

- الادراك القيادى - النبوى والخليفى - فى تلك الفترة لعلاقات المسلمين بغيرهم ، ومدى التطابق مع الملامح العامة لما ينبغى أن يكون عليه واقع هذه العلاقات فى تصور الأصول المنزلة ، وكذا مدى التطابق مع حقيقة الواقع الدولى الذى فرض ضرورة الاقتراب منه بشكل أو بآخر .

- ادراك الآخرين غير المسلمين لحقيقة العالمية فى الدعوة الإسلامية من حيث شرعيتها وقبولها ورفضها واحتلال بعض اراضى المسلمين ، والتأليب عليهم ، والالتزام بالعهود معهم ونقضها ، والدخول فى الإسلام أو دفع الجزية ومدى التطابق بين مسالك هذا الادراك غير الإسلامى كما عبر عنه حال الواقع ومسالكه التى نبهت اليها الأصول المنزلة وحذرت من مخاطرها ، وحكت نماذج لها فى سيرة النبى صلى الله عليه وسلم.

- تطور هذه العلاقات ومدى ارتباطه بنمو الدولة وامكانية تقسيم هذا التطور، وابراز خصائص عامة لكل تطور فرعى على حدة ، واخرى للتطور العام ككل ، منذ بدايات الدعوة

فى المجتمع القرشى الرافض للدعوة فى مكة وحتى استقرار عاصمة الدولة فى المدينة ، مرورا ببدايات التكوين مع الهجرة النبوية وفتح مكة .

- اختبار مصداقية الزعم بأن المسلمين فى عصر النبوة والخلافة الراشدة غلبت عليهم طبيعة البداوة ، فلم يركنوا لأى تعامل خارجى اقتضى ركوب البحر سلما أو قتالا ، حتى خلافة عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) الى أن أذن بذلك الخليفة الثالث عثمان (رضى الله عنه) بناء على مشورة معاوية بن ابى سفيان واليه على الشام آنذاك .

- مدى ضرورة التماسك الداخلى فى التعامل الخارجى ، وطبيعة العلاقة عموما بين الجبهة الداخلية والجبهة الخارجية ، والأساليب التى اتبعت للحفاظ على استمرار التواصل بين الجبهتين ، والاخرى التى قطعت خط الرجعة على هذا التواصل فى أوقات الفتن ، والانقسام الداخلى ، والحروب الدموية بين المسلمين وخاصة أواخر خلافة الخليفة الثالث ، وطوال عهد الخليفة الرابع.

- موقع حركة الفتوح الإسلامية من حركة المسلمين الخارجية ككل ، وهل كانت مستلزما من مستلزمات الجهاد لاخراج الناس الى عبادة ربهم ، وتحقيق الاستخلاف الصالح فى الارض ، أم كانت ضرورة فرضها الواقع حيث مزاعم الاستشراق فى أن الدافع اليها انما كان الرغبة فى الحصول على الغنائم ، والتخلص من حالة الفقر والتقشف التى عانى منها المسلمون فى الجزيرة العربية ، ناهيك عما يثار حولها من أقاويل أخرى ، لعل اخطرها دعوى انتشار الإسلام بالسيف واكراه الناس على الدخول فيه .

كما يقدم التاريخ الإسلامى على مستوى الكليات الأربع لتنظير العلاقات الخارجية :

-- **فى القيم السياسية** : كيف فهم المسلمون قيم التعامل الداخلى والخارجى من منطلق الوحدانية دون ازدواجية النظر اليهما ، حتى لو نقض غير المسلمين هذه القيم وتجاوزوها ، وكيف حول المسلمون قيم العدل والمساواه ، والاختيار ، واحترام العهود، والتسامح والرحمة ، وغيرها الى واقع معاش فيما بينهم وبين غيرهم ، وكيف تجنبوا مضادات هذه القيم فى نقض العهود ، والظلم ، والاستبداد ، والغدر ، والخديعة، والمكر، وغيرها ، وماهى الحالات التى اقتضت خروج المسلمين على القيم المعهودة فى حالات السلم أو حالات القتال أو حالات الهدنة، وهى حالات الضرورة الشرعية على مافصل الفقهاء ، وكيف تأثر المسلمون بالأنماط القيمية الحضارية لغيرهم، وكيف استوعبت بما لم يشكل خرقا لقناعاتهم القيمية الإسلامية.

– **وفى مجال نظرية الدولة** : يقدم تطور دلالات المفهوم رغم عدم حديث القرآن والسنة عنه مباشرة ، واشكال التعبير عنه ، والنظم السياسية التى كانت تعتمل فى اقليم الدولة بدءا بنظام النبوة وانتهاء بنظام الخلافة فى تجاربه الأربع ، وصناعة القرار السياسى فى الدولة واتخاذه وتنفيذه ، والقيم التى حكمت ذلك ، والأبنية الداخلية التنفيذية والتشريعية والقضائية للدولة ، وتطور إقليمها

بين الامتداد والانحسار وأسباب ذلك وفترات التماسك الداخلى لها وفترات الانكسار والتعدد فى علاقاتها مع الدول الاخرى ، وموقعها من التقسيم الفقهى لمصطلح الدار .

– **وفى علاقات السلم** : يقدم كيف استنبط المسلمون قواعد السلم من الأصول المنزلة. والجديد الذى خلع على هذه القواعد ، وأشكال علاقات السلم ، والتغيير فيها، والأبنية التى اقيمت عليها ، ووجهات التعامل السلمى ، وعوامل استمراره وعوامل قطعه ، ومدى ملاءمته -أو تعارضه- مع مقتضيات نشر الدعوة ، وتوسيع رقعة المؤمنين بالإسلام خارج حدود دار الإسلام

– **وفى علاقات القتال** : يقدم أيضا كيف استنبط المسلمون قواعدها من الاصول المنزلة . ماذا اضافوا اليها ، وأشكال القتال ، والتغير فيها ، وأنماط الاسلحة المستخدمة وتطور استخدامها ، والأساليب القتالية فى ادارة المعارك، والعلاقة بين مركز الدولة واطرافها حال التعبئة العامة للقتال وحال نشوبه ، وضوابط القتال وأخلاقه ، وحالات المبادرة به ابتداء ، والمبادأة به انتهاء كرد فعل، وكيفية انهائه ، وكيفية قطعه أبدياً ، ومؤقتاً .

(٣) المبادىء العامة فى النظر الى طبيعة التاريخ الإسلامى كمصدر للتنظير السياسى :

كانت تلك بعض مناحى عطاء التاريخ الإسلامى فى تنظير العلاقات الخارجية فى الإسلام على مستوى إطارها العام ، ومستوى كلياتها الأربع محاور تحليل هذه العلاقات، غير أن استكشاف هذه المناحى وغيرها مما لم نتعرض له لايأتى جزافا ، ولايعبر عن نفسه مباشرة ، دون معرفة مفاتيح التعامل مع هذا المصدر الثرى ، أو بعبارة أدق دون معرفة الأسس المنهجية الواجب الارتكان اليها لاستنطاق مكنونات هذا التاريخ ، وهذه الأسس تتطلب بدورها الاشارة الى مجموعة من المبادىء العامة الواجب الانطلاق منها حال النظر الى طبيعة هذا المصدر ، وأهمها .

– أنه مصدر تابع – فيما عدا مايتعلق بالسنة النبوية فى السيرة – فلا ينهض وحده ليقوم بالبناء السياسى الإسلامى، وانما يأتى لاحقا لمصادر أخرى أصيلة كما سبق ، ومن ثم فان هذه المصادر الأصلية تحاكم التاريخ ولايحاكمها ، وتعلوه وتتقدمه ، حين يتأخر عنها ويتلوها ، لأنه يستمد بعض شرعية مايقوله ومايحكيه اذا كان فى اطارها ، ولذلك قد يؤخذ به بعد هذه المصادر ، وقد يستغنى عنه احيانا ، والأمر فى ذلك يتوقف على اثبات مصداقيته وصحة رواياته .

– كذلك فهو مصدر انتقائى ، فالمؤرخ فى رصده للأحداث والوقائع أو الأوصاف أوالاشخاص أو الحجج أو الاراء أو الأزمنة أو الأمكنة لايحصرها كلها ولايحصر كل ماروى عنها من روايات ، وانما يعتمد على تفضيل بعض الروايات على غيرها ، ويتوقف الانتقاء على عدة أمور منها ، طبيعة فهم المؤرخ للتاريخ ومضمونه ، ومنهج رصده للروايات ، والاجتهاد فى الأخذ منها ، ودور المذهبية فى الضغط على عملية الانتقاء ، وموضوع دراسة التاريخ والمصادر المعول عليها ، والنطاق الزمنى والمكانى للدراسة ، ومجالها ، وثقافة المؤرخ وعلمه .

- وهو ايضا مصدر تجميعي يقوم على ضم الروايات المتبعثرة في الموضوع الواحد أو الموضوعات المتعددة ، ويرصد الأحداث ويركمها زمنيا دون تفسيرها غالبا وينقل الروايات المتعددة بسندها احيانا وبدونه احيانا أخرى ، لذلك فهو أقرب الى الوصف ولايعول عليه مباشرة وانما يحتاج الى عمليات اخرى قبل ذلك مثل ضبط الرواية ونقدها وتحليلها وتفسيرها في حدود منطوقها.

- كما أنه -لانتقائيته واعتماده على التجميع- حمال أوجه ، فلايخضع لرؤية واحدة، ويمكن تفسيره بأكثر من وجه ، وقد يستخدم لذلك في الحجة ونقيضها، ويقبل بعض آفات البحث العلمي في الدس والتزييف والتحيز والتجني والتشويه والطعن .

- ثم انه لاتنفع للاحاطة بحقائقه أحادية التفسير لأن شموله وتعدد نواحيه واهتمامه بوصف ورصد مايتعلق بمجالات الحياة وأنشطتها المتعددة يرفض أن نؤطره اطرا لنصبه في بوتقة عامل واحد مادى أو روحي أو نفسي أو ماشاكل ذلك ، مما ابتدعته المذاهب المعاصرة في تفسير التاريخ ، وانما الاقرب الى طبيعته أن يفسر في اطار منهج ياخذ في اعتباره كل هذه الأبعاد قدر الامكان كما سنفصل لاحقاً.

- يضاف الى ماسبق أن كل مافيه ليس غيبا مجهولا يفترض الوقوف عنده موقف التسليم والاذعان والسكوت عما جاء به ، أو انزاله منزلة العصمة -حاشا تجربة النبوة - وعدم الخوض في احداثه ، وانما هو واقع متعلق في مجمله بعالم الشهادة وان مضى زمانه ، ومن ثم تنخلع عليه كل مافي طبائع البشر صانعيه من جوانب للصواب واخرى للخطأ - حاشا مقام النبوة - وان كنا نلفت النظر الى ان عدم تعلق التاريخ بعالم الغيب أساسا ، والتعبير عن نفسه ككتاب مفتوح لكل قارىء لايعد مبررا لأن يدخل فيه كل طاعن أو غير ملم بسنته ، وهنا تبدو أهمية معرفة ضوابط المنهج قبل الخوض في وقائعه واحداثه .

- وفوق ماسبق فان التاريخ لايستمد روافده من فرع واحد ، بل أن أحد مايميز التاريخ الإسلامي عامة تعدد مصادره ، على ماسنفصل ، وهو مايتيح القدرة على متابعة الروايات واستكمالها ومقارنتها ببعضها واختبار مدى صدقها وان تباينت مناهج هذه المصادر .

- ويبقى ، ونتيجة لكل ماسبق ، أنه مصدر نسبي ، في الأخذ به ، وفي التعبير عن الاحداث والوقائع، وفي مصداقيته ، وفي ابتعاده عن التأثير بالاهواء والقناعات السابقة ، وفي موضوعه ومفاهيمه ، وهذا يقودنا الى ماسبق قوله عن تبعيته للمصادر الاخرى الأصلية ، ويقودنا كذلك الى ماسنعرض له لاحقا عن ضرورة ضبط رواياته المتعددة .

هذه بعض المبادىء العامة التي يمكن من خلالها معرفة طبيعة المصدر-التاريخي- الذى نتعامل معه ، وحدود المعرفة التي يستبطنها ، وسماتها، وهنا يكون التساؤل عن ملامح المنهج المناسب لاكتساب هذه المعرفة التاريخية منطقيا ، ذلك أن من خلال مبادىء المعرفة،ومن خلال منهج

اكتسابها، تكتمل الرؤية العامة للتاريخ الإسلامي في ناحيتين، الأولى تتعلق بماذا يقدم للتنظير السياسي للمفاهيم الإسلامية عامة ولمفهوم العلاقات الخارجية خاصة،والثانية ترتبط بكيف نقترب منه كي يقدم مافي جعبته لهذا التنظير .

وفي الصفحات التالية نشير في تفصيل موجز الى بعض ملامح منهاجية التعامل مع التاريخ الإسلامي لدراسة العلاقات الخارجية في الإسلام ، وهي في حقيقتها - وفي نفس الوقت - ضوابط لهذه المنهاجية ، لكن مع ملاحظة أمرين :

أولهما : أن ثمة وقوفا بالحديث عن هذه الملامح أو الضوابط عند عصري النبوة والخلافة الراشدة باعتبارهما الفترة النموذج للخبرة الإسلامية التي نحاول أن نستخلص منها بعد المصادر المنزلة الاطار العام للعلاقات الخارجية في الإسلام من خلال محاور القيم ، والدولة ، وعلاقات السلم ، وعلاقات القتال .

والثاني : أن فهما متكاملا لهذه الضوابط لاينبغي أن يكون بمعزل عن فهم مثيلاتها اللازمة للاقتراب من التاريخ الإسلامي عامة بعد عصر الخلافة الراشدة .

أولاً : تميز موقع السيرة في التاريخ الإسلامي :

فالمسلمون ينزلون سيرة النبي صلى الله عليه وسلم منزلة خاصة من الاقتداء والاتباع والذب عنها من محاولات النيل والافتراء -وان شذ بعضهم عن ذلك احيانا- لما تتميز به من مكانة باسقة في بناء التشريع الإسلامي منذ نزول الوحي الالهي فيها على الرسول الخاتم صلى الله عليه وسلم، جعلتها تسبق التاريخ الإسلامي في عدة أمور أبرزها مايلي :

(١) تفرد السيرة - بعد القرآن - بالحجية على التاريخ :

فالسيرة تعلو بقية الحقب التاريخية الإسلامية في حجية الأخذ بما ثبت صحيحا منها والاحتكام اليها بعد القرآن الكريم في وضع قواعد الاستخلاف الحضارى ، والشهادة على الأمم بموجبه ، وترشيد خطوه وتصحيح حركته ، ولهذه الحجية روافدها .

وأول هذه الروافد أن الوحي الآلهي تلازم وجوده تنزيلا على النبي صلى الله عليه وسلم - منذ بعثته ليكون للعالمين بشيرا ونذيرا برسالة الإسلام الى أن قضى نحبه - مع السيرة ، وهذا يدل على أن هذه الحقبة الرائدة اذا كانت قد تعاملت مع الوحي تلقيا وتطبيقا مما كفل للرسول صلى الله عليه وسلم العصمة من زلل المنهج ، وخطأ الحركة، ولأمته التمكين في الارض ، فانها لم تترك من خيار لبقية الحقب التي تتلوها سوى التطبيق فقط ، إما مباشرة اذا كانت نصوص الوحي قاطعة لااجتهاد فيها، وإما اجتهادا بشريا وفق ضوابط الاجتهاد الشرعي ، على مافصل علماء

اصول الفقه [1] . وثاني الروافد أن السيرة النبوية لاتبعد عنه السنة النبوية ، لأن السنة من حيث هي اخبار عما ورد صحيحا عن النبي صلى الله عليه وسلم من أقوال وأفعال وتقريرات هي في نفس الوقت سيرة وتاريخ ، أما ماورد قبل بعثته فبعضه قد يدخل في نطاق السنة ، مثلما اخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو يسترجع الذكريات الماضية عن العصر الجاهلي ومن ذلك ماذكره عن حلف الفضول وما أثنى عليه من قيم يزكيها الإسلام ، وماذكره عن حادث شق الصدر أيام طفولته، وبعضه الآخر قد يخرج من نطاقها مما تناقلته الناس للاقتداء به ولاوزن له في التشريع،وان دونته كتب السيرة والتاريخ كثيرا [2] .

ويعني اندراج السيرة في السنة من ناحية أن السيرة ليست تجربة شخصية انتهت بانتقال الرسول صلى الله عليه وسلم الى الرفيق الاعلى ، وإلاسقط جانب كبير من السنة التي تركها وفرض الإسلام العمل بها ، وفقا لدرجات الالتزام بالحكم الشرعي على نحو ما فصل العلماء في ذلك ، كما يعني من الناحية الشرعية أن جانبا مهما من السيرة - هو السنة - ونتيجة لما سبق يدخل في نطاق الأمور المتعبد بها لأن هذا الجانب يشكل مع القرآن ركيزة البناء العقيدي والتشريعي الصحيح للاسلام ، وللسنة كما هو معروف ضوابط منهاجية في العمل بها والأخذ منها [3] ، كما يعني من الناحية الاخيرة أن ثمة خيطا دقيقا لايزال متنازعا بشأنه فقهيا ، ضمن بحوث السنة العديدة ، بين مايرى على انه داخل في السنة لاعتباره من الأمور التشريعية ، وهو ما انسحب بدوره على السيرة ، وصعب بالتالي من كيفية التمييز بين مايؤخذ منها لمكانته التشريعية، وبين مايترك منها لابتعاده عن هذه المكانة، دون أن يترتب على ذلك أية تداعيات سلبية تخرج عن نطاق التدين الصحيح [4] .

وثالث الروافد أنها أصح سيرة وصلت الينا - رغم ماأحاطها من مطاعن الحاقدين ، ومآخذ المغرضين وافتراءات الوضاعين - بما يدع مجالا للشك في وقائعها البارزة ، احداثها الكبرى ، مما يسر لنا معرفة ماأضيف اليها في العصور المتأخرة من أحداث أو معجزات أو وقائع أوحى بها العقل المريض الراغب في زيادة اضفاء بعض الصفات على الرسول صلى الله عليه وسلم أكثر

---

(١) انظر على سبيل المثال في هذه الضوابط : الشهرستاني ، الملل والنحل ، القاهرة : مكتبة الحلبي، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م ، ج١ ، ص ص ١٩٨ - ٢٠١ ؛ الامام السيوطي ، تقرير الاستناد في تفسير الاجتهاد ، تحقيق د. فؤاد عبد المنعم ، الاسكندرية : دار الدعوة ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م ، ص ص ٣٨ - ٥٢ .

(٢) انظر د. عبد العليم عبد الرحمن خضر ، المسلمون وكتابة التاريخ . دراسة في تأصيل الإسلامي لعلم التاريخ ، بدون ، ١٩٨٧ ، ص ٦٧ .

(٣) انظر في ذلك : د. يوسف القرضاوي ، كيف نتعامل مع السنة، معالم وضوابط ، دار الوفاء والمعهد العالمي للفكر الإسلامي ، الطبعة الأولى. ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م ، ص ص ٩٣ - ١٨٤ .

(٤) انظر : د. موسى شاهين لاشين ، السنة والتشريع ، القاهرة : مجمع البحوث الإسلامية، هدية مجلة الأزهر عدد شهر شعبان ١٤١١ هـ ص ص٢٢-٤٧.

مما اراد الله لرسوله ان يكون عليه من جلال المقام ، وعصمة الرسالة وعظمة السيرة [1] ، وهنا ينبغي ملاحظة :

(أ) أن بعض المؤرخين جمع بين صفتي المؤرخ والمحدث في تأريخهم للسيرة كابن اسحاق والطبري وابن الاثير وغيرهم ، وقد افادوا في ذلك من منهج المحدثين بالتزام سرد الأسانيد ومحاولة اكمال صورة الحادث عن طريق جمع الأسانيد ، ومحاولة اكمال صورة الحادث عن طريق جمع الأسانيد احيانا ، أو سرد الروايات التي تشكل وحدة موضوعية تحت عناوين دالة على هذه الوحدة [2] ، واذا كان هذا مسلك البعض فان ذلك لايمنع من القول بأن سائر الذين كتبوا في السيرة أهتموا بجمع ماامكنهم من الروايات وتدوينها ، دون أن يشترطوا الصحة فيما يكتبونه ، واحالوا القارىء على الأسانيد التي اوردوها ليعرف الصحيح من الضعيف ، ويشذ عن ذلك البخاري ومسلم [3] في صحيحيهما .

(ب) أن كتابة السيرة على مسلك المحدثين الاوائل لم تأت بشكل منظم في البداية بل كتب المحدثون تاريخ السيرة في احاديث متفرقة "ومن غير ترتيب ولاجمع للموضوعات ، فلما رتبت الاحاديث في ابواب وجمع منها مايتعلق بكل باب على حدة كالصلاة والصيام والزكاة والحج والجهاد الى غير ذلك، جمعت السيرة في ابواب مستقلة وكان من اشهرها باب يسمى المغازي والسير [4] في كتب الحديث والسنة خاصة اشهرها واصحها وهما صحيحا البخاري ومسلم .

(ج) أن اعتماد بعض المؤرخين المعاصرين على عدد من مصادر المتأخرين كمصادر أساسية ، واغفالهم واحدا أو أكثر من المصادر الأساسية أوقعهم في ثغرات عانت منها ابحاثهم ، ودفعهم الى اضافات لاتعرفها المصادر الأولى ، مما أدى إلى تضخيم وقائع السيرة ، واضافة الأباطيل اليها ، لذا وجب الحذر من هذا المنحى بعرض كافة الروايات التي أتى بها هؤلاء المعاصرين على معطيات القرآن والسنة ، والمصادر الأولى الموثقة ، وعلى مقولات العقل الخالص ثم على الأرضية التاريخية التي تحركت فوقها الأحداث ونمت ، فما انسجم مع هذه الموازين اخذ به ، وإلا ضرب به عرض

---

(١) انظر : د. مصطفى السباعي : السيرة النبوية . دروس وعبر ، القاهرة : دار التوزيع والنشر الإسلامية ١٩٨٨ ، ص٧، عبد الحميد الحرمة . د. ندرس السيرة ، في : ندوة السيرة ، طرابلس: جمعية الدعوة الإسلامية العالمية ، ١٩٨٦ ، ص ص ١١ - ١٢ .

(٢) انظر : د. أكرم ضياء العمري : المجتمع المدني في عهد النبوة - الجهاد ضد المشركين - محاولة لتطبيق قواعد المحدثين في نقد الروايات التاريخية ، بدون، ١٤٠٤ هـ -١٩٨٤م، ص ٥ .

(٣) انظر : المرجع السابق ، ص ٦

(٤) انظر : د. عبد العظيم عبد الرحمن ، مرجع سابق ، ص ٦٧ .

الحائط واسقط من حساب التـأريخ للسـيرة [١] ، وكفى مافعلـه المتغربين والمستشرقين فـي هـذا السياق [٢] .

ورابع الروافد أن السيرة النبوية هي منطلق التعاليم الإسلامية التي انزلت في الوحي، وشكلت المنهج الالهي للسلوك الفردي والجماعي ، كما انهـا فـي ذات الوقت منطلـق أول تجربـة انسـانية طبقت هذه التعاليم ، فكانت بمثابة النموذج الواجب الاقتداء لكل البشر اينما حلوا وحينما اقامو ، ومعنى ذلك أن النموذج في السيرة يربط بين المنهج الموحى به والواقع الذي اعتنقه وتعـانق معـه . ومن خلالهما معا – المنهج والواقع – انسابت رسالة الإسلام تحقق القدوة الصالحة الشاملة لجميع النواحي الانسانية لمن ارتضى الإسلام دينا، وعقيدة التوحيد سبيلا ، ومحمدا صلى الله عليه وسلم رسولا هاديا . وآخر الروافد أن السـيرة ميـدان فسـيح استقى منـه المسـلمون القواعـد الأساسـية الصحيحة لبناء علوم الامة ، مما لم تقدمه أى حقبة تاريخية تالية، خاصة العلوم التي تتعلق بالشريعة مباشرة ، فأبواب كثيرة من الفقه وأصول الفقه مثل أسباب النزول، والناسخ والمنسـوخ . والمطلق والمقيد ، والجزئي والكلي ، والمحكم والمتشابه من الاحكام، والاجتهاد ، وجدت في السيرة موردا خصبا صافيا لاستخلاص المبادىء والأصول ، ليس لاعتبارها الفـترة التي شـهدت نمـاذج كثيرة لاحكام هذه الابواب ، وانما لأنها أيضا تربط هذه النماذج بـأصدق وأثبـت فـترة اعتمـدت على الوحي وتطابقت مع ماجاء به – قرآنا وسنة – في شؤون الحياة .

(٢) تكامل النبوة والإنسانية في السيرة :

فالوحي هو الذي ربط النبوة بالانسانية في السيرة فأضفى عليها حصانة وطهراً لم يبلغهمـا أي عصر آخر في التاريخ الإسلامي ، وفرض على الحياة العامة منهجا وسطا في العقيدة والشـريعة ، وفي العبادات والمعاملات ، وفي القيم والاخلاق هو الاساس للهوية الإسلامية ، لقـد كـان محمد صلى الله عليه وسلم – صاحب هذه السيرة– رسولا يوحى اليه من ربه وكان فـي الوقـت ذاتـه بشرا سويا ، فجمع بين شرف النبوة وعظم عطائها وفيضها وبين عظمة البشرية وحسن سيرتها، وبهذا الجمع حقق للمسلمين اسمى صور التماسك والفاعلية والانجاز التي يمكن أن تطمح اليها أمة من الأمم ، وذلك بعد قرون مـن التمزق والافسـاد فـي الجاهليـة الاولى ، فلـم تطـغ النبـوة على البشرية ، ولا البشرية على النبوة ، بل في الوقت الذي كان الرسول صلى الله عليه وسـلم يتلقى الوحي من ربه ويتزل عليه خبر السماء منجما ، كان يمارس حياتـه ويدعـو المسلمين الى ممارسـة حياتهم مثله في صورة مشرفة للانسان الذي يمارس انسانيته على كافة المستويات ، ويتشكل مـع

---

(١) انظر : د. عماد الدين خليل : دراسة في السيرة ، القاهرة : دار الوفاء ، د.ت ، ص ٧ .

(٢) انظر نماذج عديدة لذلك وردت في : د. جمال عبد الهادى و د. وفاء محمد رفعت ، منهـج كتابة التاريخ الإسلامى لماذا وكيف ، القاهرة : دار الوفاء ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م ، مواضع متفرقة ، أبو الوفا أحمد عبد الآخر ، التأمر على التاريخ الإسلامي ، القاهرة، بدون، ط١، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م ، مواضع متفرقة .

مواقع الحياة ، ويشكل فيها كما اراد الله لها أن تكون، مؤسسة على إيمان قوى لايخالجه شك ، وعمل صالح لايخالطه رياء [(١)] .

لم يتجرد الرسول صلى الله عليه وسلم اذن من بشريته ولم يخلع منها أو يتنكر لها ، أو يفرض على الناس أن يخلعوا عليه مالايستحق ، لأن الوحى الذى كان يتنزل عليه أعلمه أنه ﴿ماكان لبشر أن يؤتيه الله الكتاب والحكم والنبوة ثم يقول للناس كونوا عباداً لى من دون الله ولكن كونوا ربانيين بما كنتم تعلمون الكتاب وبما كنتم تدرسون﴾ [(٢)] ، وانما عاش كل مشاعر الانسانية فى العزلة والاختلاط ، والخوف والرجاء ، والفقر والغنى ، والفرح والحزن ، كما عاش اماما حكيما ، وسياسياً مخططاً ، ذاق حلاوة النصر كما عانى مرارة الهزيمة ، وهو فى كافة الأصول والأحوال والظروف كان يحيا على منوال واحد فى الخلق القويم والسلوك غير المسبوق[(٣)] ﴿لقد جاءكم رسول من انفسكم عزيز عليه ماعنتم حريص عليكم بالمؤمنين رءوف رحيم﴾[(٤)] .

وهنا نلفت النظر الى أمرين ، أولهما أن نموذج الرسول صلى الله عليه وسلم فى تحقيق التكامل بين النبوة والانسانية بما تمخض عنهما فى المهج ، ليس فيه من تعجيز البشر بعده شيئا فى مسيرتهم نحو الارتقاء والسمو عبر التاريخ ، وإلا ماكانت الدعوة الى الاقتداء بأسوته الحسنة والحرص على تلمس خطاه ، والأمر الثانى أن هذا النموذج رغم ذلك لايجسد سيرة بطل أو عبقرى ، أو مصلح ، أو مناضل ، أو ثورى ، أو اشتراكى ، أو ماشاكل ذلك من مسميات حاول البعض من المعاصرين الصاقها بسيرة الرسول صلى الله عليه وسلم وشخصه ، ذلك ان أيا من هذه المسميات يعجز عن ادراك كنه العظمة والاعجاز فى هذه السيرة وهذه الشخصية ، القائم على تكامل النبوة والانسانية كما ذكرنا ، وقد صدق ابن حزم عندما قال " فان سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم لمن تدبرها تقتضى تصديقه ضرورة ، وتشهد له بأنه رسول الله حقا، فلو لم تكن له معجزة غير سيرته لكفى " [(٥)] .

(٣) تفرد السيرة بثبوت كثير من المعجزات الإلهية :

وهى المعجزات التى تلازم وقوعها فى بعض فترات السيرة بحوارات معينة ومواقف خاصة بالنبى صلى الله عليه وسلم ، وقد عدها البعض مائتين والفا ، وعدها آخرون الفا ، وهذا ليس

---

(١) انظر : د. محمد كمال شبانة ، حول السيرة وآدابها ، القاهرة: المجلس الاعلى للشؤون الإسلامية، ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م ، ص ٧ .

(٢) آل عمران / ٧٩ .

(٣) انظر : د. محمد كمال شبانة ، مرجع سابق ، ص ٦ .

(٤) التوبة / ١٢٨ .

(٥) نقلا عن د. محمد كمال شبانة ، مرجع سابق ، ص ٧ .

مقام تناول كل منها بتفصيل ، فكتب دلائل النبوة ، فضلا على كتب السنة والسيرة والتاريخ الموثق أفاضت في ذلك [1] ، لكن مايهمنا أن تفهم هذه الخوارق التي غير الحق تعالى من خلالها قوانين الاشياء ، وعدل من طبائعها في ضوء الآتي :

(أ) أنها جاءت - بالاضافة الى المعجزة الخالدة البيانية التي جسدها القرآن الكريم - سواء كانت مادية - كانزال المطر وارسال الملائكة للقتال مع المسلمين يوم بدر [2] أو غير مادية - كتسليط النعاس يغشى طائفة من المؤمنين يوم أحد [3] - لتؤكد أن خرق عادات بعض الأمور وقوانينها يتطلب قدرة أعلى من القدرة البشرية، بيدها مقاليد هذه الامور ، وهذه القدرة في يقين المسلم مردودة الى الله تعالى ﴿وماكان الله ليعجزه من شيء في السماوات ولافي الارض﴾ [4]

(ب) كما أنها تعلن أن نصر الله دعوته - وهي في مرحلة التمكين الأولى في عصر النبوة - قد تطلب في بعض الأوقات التدخل المباشر بتسخير بعض الجنود التي لايحيط علما بقدرتها على تحقيق النصر الا الله ﴿ومايعلم جنود ربك إلا هو﴾ [5] ، وقد ترى هذه الجنود على انها أهون من ذلك في الموازين البشرية ، غير أن أمرها يجب ان لايقاس بمثل هذه المقاييس البشرية ، مادامت في مقياس الله أقدر على اداء ماحملت به من تكاليف قد يحار العقل البشري في كيفية آدائها لها بأمانة واقتدار وطاقة على التنفيذ ﴿و لله جنود السماوات والأرض وكان الله عليما حكيما﴾ [6] .

(ج) أن مادون القرآن الكريم من المعجزات التي ارتبطت بحوادث معينة في السيرة لم يبق منها للأمة الإسلامية إلا العبرة والعظة فضلا على التصديق ، ومن ثم فليس لبشر كائنا من كان بعد النبي صلى الله عليه وسلم أن ينسب شيئا منها اليه أو الى غيره ، كما أن هذا لايعني بالمقابل أن زمن تسخير هذه المعجزات في حركة التاريخ الإسلامي قد ولى بوفاة الرسول صلى الله عليه وسلم ، ذلك أن مقاليد هذا التسخير ابتداء وانتهاء بيد الله وحده يسيره كيف يشاء وأنى شاء ، دون اعتبار لزمان أو مكان عند التنزيل ، وان تشكلت المعجزات احيانا دون القرآن الكريم مع

---

(١) انظر بعض هذه المعجزات في السيوطي ، الخصائص الكبرى ، بيروت : دار القلم ، د.ت ، ج١، ص ١٩٧ ومابعدها ؛ يوسف بن اسماعيل النبهاني : حياة الرسول وفضائله المسمى بالانوار المحمدية من المواهب اللدنية ، بيروت : مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر ، ١٤٠٧ - ١٩٨٦، ص ٣٤٧ ومابعدها .

(٢) الانفال / ١١ .

(٣) آل عمران / ١٥٤ . وانظر في اعتبار هذه المعجزات من أدوات تحقيق الأمن في الرؤية الإسلامية : مصطفى منجود ، مرجع سابق ، ص ص ٧٦ - ٨٢ .

(٤) فاطر / ٤٤ .

(٥) المدثر / ٣١ .

(٦) الفتح / ٤ .

الواقع الذى شهدها ، وكما سيرها الحق تعالى قبل عصر النبوة الخاتمة لتنصر رسلاً مبشرين ومنذرين – مثل ماحدث من ابطال طبيعة النار فى الاحراق لحفظ نبى ا لله ابراهيم من مكر قومه اذ أجمعوا امرهم على احراقه برميه في النار [1] - وماجرى من خوارق بعصى نبى ا لله موسى عليه السلام لتثبيت دعوته فى وجه طغيان فرعون مصر وكفره بالتوحيد [2] - ثم سيرها لتنصر رسوله الخاتم، فانه سبحانه قادر على أن يأتى بها بعد ذلك وفق سنن يجريها وقوانين يشرعها ﴿فلن تجد لسنة ا لله تبديلا ولن تجد لسنة ا لله تحويلا ﴾ [3] .

(د) إن إثبات المعجزة القرآنية الخالدة ونفى بقية المعجزات الثابتة بالنقل الصحيح إنما هو فى الحقيقة –فوق مافيه من ازدواج فى أمر الايمان– خضوع وانصياع للفكر المادى ، والفلسفات الوضعية التى تنكر كل ماهو غير محسوس ، وترفض كل خارق لطبائع الامور ، انطلاقا من رفضها لعالم الغيب الذى يقيمه الإسلام بجوار عالم الشهادة ، مثل هذه المعجزات الالهية لاينبغى أن تناقش فى ضوء المنطق ، أو فى ظل الاحتكام للعقل المجرد من الايمان ، ولاعلى أساس من الأسباب والمسببات وإلا ماكانت معجزات بالمرة [4] ، وهو سبحانه ﴿لايسأل عما يفعل وهم يسألون ﴾ [5] .

(هـ) أن بعض هذه المعجزات لم تأت لتزكى فى المسلمين – رسولا وامة فى عهد النبوة – روح الدعة والاسترخاء والتكاسل والتواكل ، اعتمادا على التدخل الالهى، بقدر ماأتت لتثبت أن مثل هذا التدخل –بصرف النظر عن شكله وجنوده– انما اراده ا لله تعالى – وهو أعلم بما اراد – لينصر به ايمانا به متواجدا ، واستعانة به مكفولة وجهدا له مبذولا ، وعملا لأجله مؤدى ، وجهادا فيه قائما ، ولكن كل ذلك رغم حشد مافى الوسع وبذل أقصى مايطاق مستضعف فى مواجهة الظالمين ، فهنا يأتى التدخل ليأخذ باليد فيقوى الاستضعاف ، فينتصر معه ليعلو الحق ، حدث هذا فى السيرة وحدث بعدها ، وهو قابل للحدوث ابدا وان تغير شكله وفقا للقانون الالهى الذى يربط النصر فى حركة التاريخ بنصر الايمان فى قوله تعالى﴿ولينصرن ا لله من ينصره ان ا لله لقوى عزيز ﴾ [6] .

---

(١) الانبياء / ٦٨ : ٧٠ .

(٢) الاعراف / ١٠٧ : ١١٩ .

(٣) فاطر / ٤٣ .

(٤) انظر : د. أكرم ضياء العمرى ، مرجع سابق ، ص ١٨ ، د. محمد الطيب النجار ، سيرة الرسول (صلى) فى ضوء الكتاب والسنة والدراسات الإسلامية المعاصرة ، القاهرة : مكتبة الجامعة الازهرية ، ١٣٩١هـ – ١٩٧١م ، ص٨ ؛ د.محمد سعيد رمضان البوطى ، فقه السيرة، بدون ، الطبعة السادسة ، ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م ، ص ٢٥ .

(٥) الانبياء / ٢٣ .

(٦) الحج / ٤٠ .

(٤) السيرة ومبتدأ التأريخ للاسلام :

لاشك أن السيرة هى مبتدأ حركة التاريخ الإسلامى مع ختم النبوة بالرسول صلى ا لله عليه وسلم، فهى أولى حلقات هذا التاريخ ، والتى على هداها تتابعت الحلقات من بعدها على اختلاف فى القرب منها أو البعد عنها ، لكن اذا كان هذا صحيحا ، فصحيح ايضا مانبه اليه البعض من ضرورة اعتبار البداية الحقيقية لتاريخ الأمة المسلمة - حيث الواقع التطبيقى لدين الإسلام - ترتبط بنزول آدم عليه السلام الى الارض ليشكل وزوجته نواة أول مجتمع مسلم ﴿قلنا اهبطوا منها جميعا فاما يأتينكم منى هدى فمن تبع هداى فلاخوف عليهم ولاهم يحزنون ، والذين كفروا وكذبوا بآياتنا اولئك اصحاب النار هم فيها خالدون ﴾ [1] ، ومن لدن ادم وحتى الرسالة الخاتمة فى عصر النبوة تتابعت مسيرة التاريخ الإسلامى بعد أن غرس الحق تعالى عقيدة التوحيد فى فطرة بنى آدم ، وأخذ العهد عليهم أن يفردوه بالربوبية المطلقة ﴿واد أخذ ربك من بنى أدم من ظهورهم ذريتهم وأشهدهم على انفسهم ألست بربكم قالوا بلى شهدنا ﴾[2] ، ثم تتالت دعوة الانبياء الى الإسلام قبل محمد صلى ا لله عليه وسلم وغايتهم جميعا الاذعان لعبودية ا لله فى جميع مناحى الحياة ، وأرسل ا لله رسله الى الامم يردون بنى ادم فى كل مكان الى ربهم الحق ودينهم الحق ﴿ولقد بعثنا فى كل امة رسولا أن اعبدوا ا لله واجتنبوا الطاغوت فمنهم من هدى ا لله ومنهم من حقت عليه الضلالة فسيروا فى الارض فانظروا كيف كان عاقبة المكذبين﴾[3] . وان اختلفت شرعة كل رسول ومنهاجه فى الدعوة ﴿لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ﴾[4] .

إن اخشى مايخشى أن ينظر الى السيرة على انها وحدها بداية تعامل البشر مع رسالة التوحيد وماعداها من قرون سابقة هو جاهلية وكفر با لله كالذى كان عليه العرب قبل ابتعاث الرسول صلى ا لله عليه وسلم ، فذلك مناف لما تحدث عنه القرآن نفسه وماتحدث عنه الرسول صلى ا لله عليه وسلم فى سنته ، ومسقط لجهود الانبياء قبله فى تعبيد الناس لربهم ، ومن ثم فقد التاريخ الإسلامى حقبة مهمة تمثل الرسول صلى ا لله عيه وسلم والمسلمون معه ، ومن بعده سننها وعبرها ، ناهيك عما فى ذلك من تأييد لدعاوى باطلة تنظر الى الإسلام على أنه حقبة لاتمد الطرف الى أكثر من بعثه محمد صلى ا لله عليه وسلم أما ماقبلها فلا شأن للاسلام به[5]

---

(١) البقرة / ٣٨ - ٣٩ .

(٢) الاعراف / ١٧٢ .

(٣) النحل / ٣٦ .

(٤) المائدة / ٤٨ .

(٥) انظر : د. جمال عبد الهادى و د. وفاء محمد رفعت، مرجع سابق ص ص١٦٤- ١٦٥ .

(٥) تعدد مصادر السيرة وسبقها فى التدوين :

تشير الدلائل الى أن أقدم أنواع التأليف التاريخى ظهورا هو الاهتمام بسيرة النبى صلى الله عليه وسلم ، وجمع أخبارها والتأليف فى حوادثها واخبارها لمقام الرسول صلى الله عليه وسلم من الدعوة ومن الأمة ، وقد نشأ الاهتمام بالسيرة مقرونا بالاهتمام بالسنة لما تحتويه السيرة من أحكام وتشريعات ملزمة واجب الاقتداء بها على نحو ماسبق الحديث فى حجية السيرة ، لذا كانت روايات السيرة وتدوينها والتأليف فيها ممتزجا مع روايات السنة النبوية وتدوينها احيانا ، ومفردا عنها فى احيان اخرى [1] ، ومن هنا يمتاز تناول السيرة دون غيرها من حقب التاريخ الإسلامى بالثراء فى التصنيفات والتعدد فى المؤلفات الموثقة ، وتكشف متابعة ماكتب عنها عن تنوع فى تغطية معظم جوانبها السياسية والاقتصادية والتشريعية والاخلاقية والعسكرية والثقافية والاجتماعية وغير ذلك من جوانب لازال الكثير من المعاصرين يكشفون عنها فى ضوء التطور المعاصر لمناهج الكتابة فيها ، وقد ساعد ذلك على وجود تراكم معرفى نبه الباحثين الى المنابع التى يمكن الارتواء منها حال الكتابة عن السيرة ، فبجانب القرآن والسنة اللذين يكونان حديث الوحى المعصوم عن السيرة توافرت من كتب التراث وكتب دلائل النبوة وكتب المغازى والسير ، وكتب التفاسير وكتب تاريخ الحرمين الشريفين، وكتب التاريخ الموسوعية ، وكتب اللغه والأدب ، وكتب الطبقات والتراجم [2] ، كما توافر من مؤلفات المعاصرين الكثير على اختلاف فى المنهج [3] .

– فمنهم من أقام منهجه على المحافظة على الحقيقة العلمية ما أمكن ، بل وخدمتها بتحقيقها وفق قواعد علمية منهجية مبنية على علم الدراية ، فضلا على اضافة استنباطاتهم التى لم يتعرض لها السلف ، نظرا لعدم حاجة زمنهم اليها لكثرة العلم وذيوعه ، وتفرغ الناس له .

– ومنهم من أقام منهجه على تقليد الغرب فى جعل العقل حكما فى كل شىء ، أما كون الخبر لايحتمل إلا الصدق فلا اعتبار له عندهم ، ولاميزان لصحة الرواية ، ولااعتبار لصحة السند ،

---

(١) انظر : محمد بن صامل ، مرجع سابق ، ص ص ٢٩٣ – ٢٩٤ ، د. محمد سعيد رمضان البوطى، فقه السيرة ، بدون، ط٧ ، ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م ،ص ص ٢٠-٢١ .

(٢) انظر فى مصادر السيرة : د. فاروق حمادة ، مصادر السيرة وتقويمها ، الدار البيضاء : دار الثقافة، ١٤١٠هـ – ١٩٨٩م ، ص ٣٥ ومابعدها ، د. محمد سعيد رمضان البوطى ، مرجع سابق، ص ٢١ .

(٣) انظر : د. عبد المهدى عبد القادر ، السيرة النبوية فى ضوء القرآن والسنة ، القاهرة : المؤسسة العربية الحديثة للطبع والنشر والتوزيع ، ١٩٨٨ ، ص ص ٥٠ : ٥٦ ، الجدير بالذكر أن المؤلف ضرب الأمثلة لهذه الاتجاهات الثلاثة المعاصرة فى التأليف فى السيرة ، وقد عمد د. عماد الدين خليل فى مقدمة مؤلفه "دراسة فى السيرة" الى بيان ماانطوت عليه أخطاء المستشرقين فى تناولهم للسيرة فى مؤلفاتهم ، انظر ص ص ٥ – ٣٤ .وأنظر ايضا ماأورده د. محمد سعيد رمضان البوطى ، مرجع سابق،ص ص٢٣-٢٩

وانما ماوافق العقل قبلوه وإلاتركوه ، وان ثبت انكروا المعجزات والخوارق وراحوا يصورون الرسول صلى الله عليه وسلم على غير حقيقته.

- ومنهم من أسس منهجه على جمع الآيات القرآنية والاحاديث النبوية المتعلقة بموضوعات السيرة واضافة هذه النصوص الى كتب السيرة والهدف من وراء ذلك تأكيد حقائق السيرة ، واضافة جديد اليها من خلال الجمع بين علوم التفسير والسنة والسيرة، والتدقيق فى بعض أشياء فى كتبها لأن الجمع بين العلوم الثلاثة السابقة يزيد الأمور تدقيقا وتمحيصا ويثرى هذه العلوم بعضها.

ثانياً : تحليل مواقف الصحابة في الحياة السياسية :

تمثل فترة عصر النبوة وعصر الخلافة الراشدة فى الضمير الإسلامى مكان الريادة خير القرون فى التاريخ الإسلامى وفق الحديث الذى رواه البخارى "خيركم قرنى ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم" [1] والخير هنا ليس امتيازا استحقه شاغلو هذه الفترة لذاتهم وكفى ، وانما لأنهم فوق ذلك كانوا أكثر الناس التزاما بالأصول المنزلة فى قوة الايمان ، وصدق العقيدة ، ونصرة الدين ، والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، والجهاد فى سبيل الله سلما أو قتالا ، والمحافظة على الشريعة وتبليغها للناس ، رغم ماحدث من فتن فى عصر الخلافة .

وحين يُراد بناء أطر للمفاهيم الإسلامية والنماذج فى أى حقول المعرفة السياسية فخليق أن يؤسس البناء عقيدة وقيما على أقرب نموذج جدير بالاقتداء فى المجتمع الإسلامى وليس ثمة نموذج أولى بذلك من عصر الايناع الحضارى الشامل فى عصرى النبوة والخلافة الراشدة ، فالحق تعالى قد أوجب الاقتداء بالنبى صلى الله عليه وسلم كمبلغ لمنهج الرسالة الخاتمة ﴿لقد كان لكم فى رسول الله اسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر وذكر الله كثيراً﴾ [2] ، وزكاه واصحابه مجتمعين ﴿محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم تراهم ركعا سجدا يبتغون فضلا من الله ورضوانا سيماهم فى وجوههم من أثر السجود ذلك مثلهم فى التوراة ومثلهم فى الانجيل كزرع أخرج شطأه فآزره فاستغلظ فاستوى على سوقه يعجب الزراع ليغيظ بهم الكفار وعد الله الذين أمنوا وعملوا الصالحات منهم مغفرة وأجراً عظيماً﴾ [3] .

- من هنا فإن تحليل مواقف الصحابة فى الحياة السياسية فى صدر الإسلام يعد من المسائل الشائكة أيا كان مستوى الدراسة ، وأيا كان مدخل التحليل السياسى لها دولة أو قيما أو سلما أو قتالا أو غير ذلك ، ذلك أن الناظر فى هذه المواقف غالبا ماتتنازعه وجهتا نظر على طرفى

---

(١) رواه البخارى . نظر ابن حجر ، فتح البارى . القاهرة : مكتبة الكليات الازهرية ، ١٣٩٨ - ١٩٧٨ ، ج ١٢ ، ص٥٤ .

(٢) الاحزاب / ٢١ .

(٣) الفتح / ٢٩

نقيض ، احداهما يتزعمها طائفة من العلماء من السلف ومن الخلف ، يعتبرون فى الكف عن الخوض فى سيرة الصحابة طريقا أقوم ، تبرئة للذمة والدين لأن ﴿ تلك امة قد خلت لها ما كسبت ولكم ما كسبتم ولاتسألون عما كانوا يعملون ﴾ (١) والثانية لاترى غضاضة فى الولوج فى هذا اليم المحفوف بالمخاطر ، على خلاف بين متزعميها فى منهج الولوج وضوابطه .

وبقدر مافى الوجهة الاولى من ايثار للعافية دونها طى صفحة مهمة فى التاريخ الإسلامى دون افادة أو استفادة ، واسقاط لحجة الاقتداء بها وهو واجب بالمعنى السالف ، واغفال للفوائد الجمة من دراسة هذا التاريخ على نحو مافصل كثير من المؤرخين (٢) ، نقول هذا دون تحقير للدواعى التى أدت بأصحاب هذه الوجهة الى اعلان ما أعلنوه ، من خشية الانتقاص من الصحابة ، أو الطعن فى خلقهم ودينهم ، أو التعريض بهم ، أو جلب البغض لهم والكراهية بسبب ماشجر بينهم من فتن، أو ماشاكل ذلك من أسباب قد توقع فى الحرج والمؤاخذة بموجب الشرع، مما يجعل الاولى فى هذا المقام سد الذرائع، ودرأ المفاسد، وازالة الضرر الواقع على الامة بفعل ذلك (٣)

بقدر ذلك كله بقدر مافى الوجهة الثانية من جسارة وجراءة ، مرفوضة إن كان الطاغى عليها شطط المنهج ، وانحراف التحليل ، ومطلوبة ان كان الغالب عليها العدل فى المنهج والاستقامة فى التحليل ، والعقل المسلم الواعى بعد الشرع هو الذى يميز الخبيث من الطيب . وهو الحكم فى التفرقة بين ماهو مرفوض وماهو مطلوب .

فأما المرفوض فكل مايتناول سيرة الصحابة رجما بالباطل وطمسا لحقائق الأمور وتزييفا لها ، أيا كان شكله من تأويل الجاهلين وانتحال المبطلين وتحريف المغالين، وأيا كان رائده من أصحاب الاهواء والبدع والفرق، ودعاة التغريب والعلمانية، ومن على شاكلتهم من المستشرقين ودعاة الانسلاخ الحضارى ، ومنطق الرفض هنا له مايبرره.

فمنهج كهذا من شأنه حرمان اجيال المسلمين "من القدوة الصالحة التى منّ الله بها على المسلمين ليتأسوا بها ، ويواصلوا حمل امانات الإسلام على آثارها ، ولايكون ذلك الا اذا ألموا بحسناتهم وعرفوا كريم سجاياهم ، وادركوا أن الذين شوهوا تلك الحسنات وصوروا تلك السجايا بغير صورتها، انما ارادوا أن يسيئوا الى الإسلام نفسه بالاساءة الى أهله الأولين " (٤) .

كما أن مثل هذا المنهج مفض الى التشكيك فى مصداقية رسالة الإسلام ، بالتشكيك فى طريقة تلقيها ونقلها عبر أجيال متلاحقة ، وفى ذلك يروى عن صالح بن أحمد الحافظ " قال :

---

(١) البقرة / ١٣٤ ، ١٤١ .

(٢) انظر ماجُمع من آراء المؤرخين فى فوائد التاريخ أوردها محمد بن صامل ، مرجع سابق ، ص ص ٥١ - ٨٦ .

(٣) انظر ماجمع من آراء السلف فى الكف عما شجر بين الصحابة فى المرجع السابق ، ص ص ٢١٦ - ٢٣٩ .

(٤) انظر : ابن العربى ، العواصم من القواصم ، تحقيق محى الدين الخطيب ، المطبعة السلفية : القاهرة، الطبعة الخامسة ، ١٣٩٩ ، ص ٦ .

سمعت أبا جعفر أحمد بن عبدل يقول : سمعت أحمد بن محمد بن سلمان التسترى يقول : سمعت أبا زرعة يقول : (اذا رأيت الرجل يتقص احدا من أصحاب رسول ا لله صلى ا لله عليه وسلم فأعلم انه زنديق ، لأن الرسول صلى ا لله عليه وسلم عندنا حق ، والقرآن حق ، وانما أدى الينا هذا القرآن والسنة أصحاب رسول ا لله ، وانما يريدون ان يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنة والجرح بهم أولى) [١] .

وهذا المنهج أيضا يحمل من الاساءة الى الإسلام الكثير لانه يسيىء الى أهله الأولين من حيث ينزع من المسلمين ثقتهم فى صحابة الرسول صلى ا لله عليه وسلم ، ومن ثم ثقتهم فى أولئك النفر الذين قادوا مسيرة التطور الحضارى ابان عصر النبوة وبعده ، بما لذلك من تداعياته العقيدية والنفسية السلبية على الأمة الاسلامية .

كذلك فهذا المنهج المشوه المرفوض يكرس الشعور بالدونية ونقص الثقة فى الذات بين المسلمين، ذلك أن المسلم حين يتلو آيات القران الكريم ، ويقرأ الأحاديث البوية التى تعدل الصحابة وتزكى خلقهم ودينهم ، ثم يجد الواقع المختلق نفعل هذا المنهج ، ومن حيث لايدرى المسلم – فى اتجاه مغاير لهذا العدل وتلك التزكية سوف تستبد به عوامل الحيرة والالتباس ، وحيث أن صوت الباطل فى هذه المعركة هو الأعلى ، فقد تنتابه حالة من اليأس والأحباط ، وهما من مقدمات تكريس الشعور بالدونية ونقص الثقة فى الذات .

ويبقى أخيراً أن هذا المنهج بكل مثالبه السابقة ينطوى على تلبيس الفعل البشرى بالنص المنزل، فمادامت سيرة الصحابة على نحو ماأراد سالكوه من باطل ، فلا حرج أن يرد ذلك الى رسالة الإسلام التى أعطت الهوية لهؤلاء الصحابة ، مهما كان فى ذلك من خطأ قياس الإسلام من خلال سلوك تابعيه، وان كان فى السلوك ماليس من الإسلام ، مع ان الإسلام انما انزل ليحكم هذا السلوك ويضبطه ويحاكمه ان زل أو أخطأ ﴿أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من ا لله حكما لقوم يوقنون﴾ [٢] .

وأما ماهو مطلوب ومايبنغى أن يكون عليه الخط العام فى دراسة المحاور الاربعة لتأصيل نظرية العلاقات الخارجية للدولة الإسلامية القيم ، والدولة ، وعلاقات السلم ، وعلاقات الحرب – تأسيسا على الأصول المنزلة – فكل مسلك يتناول سيرة الصحابة متحريا الحق ومظهرا الحقائق بالعدل والانصاف وان كان فيها – أى السيرة– بعض مايؤلم احيانا ، ومن ملامح هذا المسلك:

أ – عدم الخلط بين عدول الصحابة على معنى أنهم غير متهمين فيما نقلوا عن النبى صلى ا لله عليه وسلم ، وعدولهم على معنى أنهم معصومون من الزلل والخطأ كبشر فهم عدول فيما رووا ونقلوا الينا من أحكام الشرع فلا يتطرق الكذب أو الاختلاق بينهم لما كانوا عليه من

---

(١) انظر : المرجع السابق ، ص ٣٤ .

(٢) المائدة / ٥٠ .

الاحتراز عن ذلك غاية الاحتراز، فهم عـدول لتعديل ا لله لهم وثنائه ﴿والسـابقون الأولـون مـن المهاجرين والانصار والذين اتبعوهم باحسان رضى ا لله عنهم ورضوا عنه وأعد لهم جنـات تجرى تحتها الانهار خالدين فيها ابدا ذلك الفـوز العظيـم ﴾ [1] ، ولتعديل الرسـول لهـم وثنائـه ، ففـى الحديث "النجوم أمنة للسماء ، فاذا ذهبت النجوم أتى السماء ماتوعد ، وأنا أمنـة لأصحابى فـاذا ذهبـت أتى اصحـابى مـايوعدون ، وأصحـابى أمنـة لأمتى ، فـاذا ذهـب اصحـابى أتـى امتـى مايوعدون[2] . والذى ذكره العلماء فى عدالة الصحابة وحرمة ثلبهم بما يشينهم هو مذهب أهل العدل والحق من أهل السنة ، وعلماء الاثر ، ولاعبرة بخلاف من خالف فى ذلك من أهـل البـدع والأهواء مثل الرافضة وبعض فـرق الشيعة والمعتزلـة وغيرهم ، ولامن تـابعهم ممن قلدهـم قديماً وحديثاً [3] . أما انهم عدول بمعنى انهم منزهون عن الوقوع فى الذنوب والاخطـاء ، أو أن كـل افعالهم صدرت عن صواب لم يتسلل اليه الزلل احيانا ، فذلك يعطيهم مقام العصمة الذى لاينبغى لأحد غير الانبياء والمرسلين وهو مالم يقلـه أحـد، يقـول العلامـة محب الدين الخطيـب " ونحن المسلمين لانعتقد العصمة لأحد بعد رسول ا لله صلى ا لله عليه وسلم ، وكـل مـن ادعـى العصمـة لأحد بعد رسول ا لله صلى ا لله عليه وسلم فهو كاذب، فالانسان انسـان ، يصـدر عنـه مـايصدر عن الانسان، فيكون منه الحق والخير ، ويكون منه الباطل والشر ، وقـد يكـون الحـق والخـير فـى انسان بنطاق واسع فيعد من أهل الحق والخير ولايمنع هذا من أن تكـون لـه هفـوات، وقـد يكـون الباطل والشر فى إنسان آخر بنطاق واسع، فيعد من أهل الباطل والشر، ولايمنع هـذا مـن أن تبـدر منه بوادر صالحات فى بعض الأوقات " [4] .

ب - أن من الخلق الإسـلامى للمسـلم أن ينسـب الفضـائل إلى أهلهـا بـلا جحـود أو نكـران فيقدر اهلها وينزلهم منازل هـذه الفضـائل ، ويسـتغفر لهـم إن كـان صـدر عنهـم مايشـين احيانـا ﴿والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ولاتجعل فى قلوبنا غلا للذين آمنوا ﴾ [5] ، واذا كان هذا من خلقـه مـع المسـلمين عامـة فكيـف المسـلك مـع الذيـن حفظوا دين ا لله ونصروه وبذلوا الغالى والرخيص فى سبيل ذلك ، لاشك ان الدين يفـرض عليـه أن يجعلهم أفضل من جميع المعدّلين والمزكين الذين يجيئون من بعدهـم أبـد الآبديـن ، لـذا " يجـب على من يتحدث عن أهل الحق والخير اذا علم لهم هفوات أن لاينسـى مـاغلب عليهـم مـن الحـق والخير ، فلا يكفر ذلك كله من اجل تلك الهفوات ، ويجب على من يتحـدث عـن أهـل البـاطل والشر اذا علمَ لهم بوادر صالحات أن لايوهم الناس أنهم مـن الصـالحين مـن أجـل تلـك الشـوادر

---

(١) التوبة / ١٠٠ .

(٢) انظر:صحيح مسلم بشرح الامام النووى، القاهرة : المكتبة المصرية ،ح ١٦، ص ص٨٢-٨٣

(٣) انظر : محمد بن صامل ، مرجع سابق ، ص ص ٢٢١ - ٢٢٢ .

(٤) انظر : ابن العربى ، مرجع سابق ، ص ٣ .

(٥) الحشر / ١٠ .

الشاذة من اعمالهم الصالحات " (١) ، وهاهو الصحابى ابن مسعود يشرح بعض الاسباب التى صار الصحابة بمقتضاها أهلا لاحسان الظن والاقتداء بقوله "من كان مستنا فليستن بمن قد مات، فان الحى لايؤمن عليه الفتنة ، أولئك اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم كانوا أفضل هذه الأمة، أبرها قلوبا، وأعمقها علماً، وأقلها تكلفاً، اختارهم الله تعالى لصحبه نبيه صلى الله عليه وسلم لاقامة دينه، فاتبعوهم على أثرهم،وتمسكوا بما استطعتم من أخلاقهم وسيرهم، فانهم كانوا على الهدى المستقيم " (٢) .

ج - أن ثمة خطا فاصلا بين الوقوف عند حقيقة المواقف التى شارك فيها الصحابة بكل ملابساتها لتبين مافيها مما يخدم منطق التحليل السياسى طبقا للموضوع الذى يخضع لهذا التحليل - وفق قواعد منهجية سيرد الحديث عنها لاحقا - وبين الانتقال من ذلك الى تجاوز حدود المكانة المعترفة لهم فى المصادر المنزلة بالتجريح والطعن والقاء التهم بالباطل ، فضلا على اصدار الاحكام بالتكفير والتأثيم على نحو مافعل الخوارج وغيرهم ، فذلك فوق أنه لاينبغى لمسلم أن يفعله ، وإلا وقع تحت طائله العقاب الدنيوى والأخروى طبقا للأحكام الشرعية فى سب الصحابة (٣) ، فانه لاينبغى أن يكون التشغل الشاغل فى بحثه ودراسته ، اذاً ليس من العلم فى شىء - فى رؤية الإسلام - اختلاق الأكاذيب واطلاق الاباطيل - أيا كانت الاسباب - لأن للعلم اخلاقيات وقيما ينتهى عندها ويلتزم بها ، والا صار لغوا لاقيمة له فى ميزان الشرع ، لأن اصحابه وظفوه فى غير مجاله ﴿ولقد ذرأنا لجهنم كثيرا من الجن والانس لهم قلوب لايفقهون بها ولهم أعين لايبصرون بها ولهم آذان لايسمعون بها ، اولئك كالأنعام بل هم أضل اولئك هم الغافلون ﴾(٤) وفى الحديث "انما الاعمال بالنيات وانما لكل امرىء مانوى " (٥) .

د - أن عصر الخلافة الراشدة يعد من أكثر فترات التاريخ الإسلامى فتحا لابواب الاختلاف والتمزق بين فئات المسلمين وطوائفهم ، بعد أن صار التحزب لبعض الصحابة والعداء لبعضهم الآخر قاسما مشتركا بين كثير من فرق المسلمين قديما وحديثا ، لذا فانه يجب تحرى البعد عما ينكأ جراح المسلمين ويفتح أبواب الانقسام بينهم من جديد ، واذا كان من مهام البحث العلمى الحرص على الحق والوصول الى الحقائق ، فان من مهامه الأخرى أن يكون لبنة فى تدعيم

---

(١) انظر : ابن العربى ، مرجع سابق ، ص ٣ .

(٢) انظر : ابن الديبع الشيبانى ، تيسير الأصول الى جامع الأصول، القاهرة: مكتبة الحلبى ١٣٥٣هـ - ١٩٣٤م ، ج١ ، ص ٢٦ .

(٣) انظر آراء بعض ائمة السلف وهم ابن حجر العسقلانى وابن تيمية وابن عابدين فى حكم سب الصحابة ، رسالة موجزة صادرة عن دار الانصار بالقاهرة ، الطبعة الاولى ، ١٣٩٨ م .

(٤) الاعراف / ١٧٩

(٥) رواه البخارى ومسلم : انظر النووى ، رياض الصالحين ، القاهرة: مكتبة الدعوة الإسلامية ، د.ت ، ص ص ٤ - ٥

التماسك والائتلاف بين صفوف الجسد السياسى ، لامعولاً يهدم جدار هذا التماسك وذلك الائتلاف ، والا اضحى ضررا واجب الازالة ، ومفسدة وجب درؤها.

– فالباحث فى سيرة الصحابة عليه اذن أن يوقن أن الخط دقيق جدا بين قفل باب الاختلاف وفتحه حال تناول هذه السيرة ودراستها، وأن تكون لديه إجابات مقنعة عن عدة تساؤلات للحفاظ على هذا الخط ، ومنها هل ثمة تعارض بين مقتضيات التحليل العلمى الرصين لهذه السيرة ومقتضيات انزال أهلها المنازل المعتبرة لهم فى الشرع وفى الوعى الجماعى الإسلامى دون تفريط أو افراط ؟ وكيف يدرأ التعارض ان ظهر احيانا بين كلا النوعين من المقتضيات؟ ومالسبيل الى تحاشى الدخول فى أسر الانقسام المذهبى الذى قادته الفرق الإسلامية عند دراسة هذه السيرة ؟ وكيف يمكن تدارك الوقوع فيه فيما لو حدث ؟

هـ – ان اختيار المصادر الموثقة فى نقل الاحداث التى شارك فيها الصحابة بالقول والعمل من المقدمات اللازمة لاستقامة المنهج فى تحليلها ، من هنا يبرز فى المقدمة ماحكاه القرآن الكريم عنهم وعن مسلكهم فى عصر النبوة ، وماروى من أحاديث نبوية صحيحة فى هذا الصدد ، وماذكره شراح هذه الاحاديث خاصة فى صحيحى البخارى ومسلم ، يضاف الى ذلك اللجوء الى المادة الثرية عن هؤلاء الرواد مما دون صحيحا فى كتب الطبقات والتراجم ، ومنها كتابات ابن سعد فى " الطبقات الكبرى " ، وابن الاثير فى " أسد الغابة " ، وابن حجر فى " الاصابة " ، وابن عبد البر فى" الاستيعاب . . " ناهيك عما هو مدون عنهم موثقاً فى بطون كتب التاريخ المشهورة وعلى راسها تاريخ الطبرى المعروف بتاريخ الرسل والملوك ، والذى عده كثير من المؤرخين اللاحقين أسندهم فى النقل عن الصحابة مثل ابن الاثير الذى ذكر فى مقدمة مؤلفه "الكامل فى لتاريخ " كيف عول عليه فى كثير من اخباره [(1)] .

ثالثاً : ضبط الرواية التاريخية:

لما كانت عملية الاخبار اساسا معتمدا فى نقل حوادث التاريخ ووقائعه – حيث أن التاريخ فى حقيقته خبر عن حدث وقع وانتهى ، ولايزيد على أخبار عن الأيام والدول والسوابق من

---

(١) يقول ابن الاثير " . . فابتدأت بالتاريخ الكبير الذى صنفه الإمام أبو جعفر الطبرى ، اذ هو الكتاب المعول عند الكافة عليه ، والمرجوع عند الاختلاف اليه ، فأخذت مافيه من جميع تراجمه لم أخل بترجمة واحدة منها فلما فرغت منه أخذت غيره من التواريخ المشهورة فطالعتها واضفت منها الى مانقلته من تاريخ الطبرى ماليس فيه ووضعت كل شىء منها موضعه الا مايتعلق بما جرى بين اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فانى لم اضف الى مانقله ابو جعفر شيئا الا مافيه زيادة بيان أو اسم انسان أو ما لايطعن احد منهم فى نقله ، وانما اعتمد عليه من بين المؤرخين اذ هو الامام المتقن حقا الجامع علما ، وصحة اعتقاد وصدقا" . انظر : ابن الاثير ، الكامل فى التاريخ ، تحقيق ابو الفداء عبد الله القاضى ، بيروت : دار الكتب العلمية ، الطبعة الاولى ، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م ، ط١ ، ص ص ٦ – ٧ .

القرون الأول [1] - فان الرواية التاريخية لاتعدو أن تكون رافدا مهما لهذه العملية ، ومادة أساسية يعول عليها حال النظر اليها دراسة أو نقدا أو تحليلا .

وتشغل الرواية التاريخية حيزا كبيرا فى الكتابات التاريخية الإسلامية، حتى صارت عمدة فى معظم هذه المصنفات ، وصار من نهج المؤرخين الأقدمين والمعاصرين الاهتمام بنقلها وتتبع رواتها وجمع الصور التى جاءت على هيئتها بقطع النظر على منهج كل منهم فى توظيفها والتثبت منها من عدمه ، وبقدر ماتتحقق الاستقامة فى الرواية التاريخية بقدر ماتتحقق الاستقامة فى الارتكاز عليها واستخلاص النتائج والعبر منها ، ومن ثم فى اتخاذها قاعدة و مطلقا فى اكتشاف السنن والقوانين العامة التى تحكم حركة الانسان فى الكون والحياة فى ايناعها وانتكاسها ، والمدخل الرئيسى تكون الرواية سليمة من النقائص فى سندها ومتنها ، أو بعبارة أدق لايتطرق الشك أو الطعن الى مصداقيتها من حيث أصالة من رواها أو من حيث أصالة المروى فيها وفق قواعد الجرح والتعديل التى فصل فيها علماء الحديث النبوى .

غير أن ذلك عزيز المنال ذلك أن " اخبار التاريخ الإسلامى نقلت عن شهود عيان ذكروها لمن جاء بعدهم ، وهؤلاء رووها لمن بعدهم ، وقد اندس فى هؤلاء الرواة أناس من اصحاب الاغراض زوروا أخبارا على لسان آخرين وروجوها ، اما تقربا لبعض أهل الدنيا ، أو تعصبا لنزعة يحسبونها من الدين " [2] .

وقد عد ابن خلدون هذا التغير فى نقل الاخبار وماقد يحدثه من الغلط من سنن الله فى خلقه" فما دامت الأمم والاجيال تتعاقب فى الملك والسلطان لاتزال المخالفة فى العوائد والأحوال واقعة، والقياس والمحاكاه للانسان طبيعة معروفة ، ومن الغلط غير مأمونة ، تخرجه مع الذهول والغفلة عن قصده وتعوج به عن مرامه ، فربما يسمع السامع كثيرا من اخبار الماضين ولايتفطن لما وقع من تغير الاحوال وانقلابها فيجريها لأول وهلة على ماعرف ويقيسها بما شهد ، وقد يكون الفرق بينهما كثيرا فيقع فى مهواه من الغلط " [3] .

وعليه فليس من السهل اذن تمييز الخطأ من الصواب والأصيل من الدخيل فيما وصل الينا من نصوص كانت ومازالت الشغل الشاغل لكثير من الباحثين فى معظم الاحوال، وليس من السهل كذلك على من يتصدى لدراسة التاريخ الإسلامى وتحليله الوصول الى حقائق لاغبار عليها ، اذ ليست جميع البحوث التى وضعها المؤرخون صحيحة ، وكذا جميع مصادرهم ، فضلا على أن جميعها - أى البحوث - ليست مستوفية فى حكمها ضد المسؤلين عن القضايا التاريخية أو فى حكمها لمصلحتهم ، من هنا لزم الحذر فى نقل الروايات ، وقد تعالت صيحات بعض المؤرخين

---

(١) انظر: مقدمة ابن خلدون،بيروت: دار احياء التراث العربى، د.ت،ص ص٣-٤ .

(٢) انظر : ابن العربى ، مرجع سابق ، ص ص ٦٠ - ٦١ .

(٣) انظر : مقدمة ابن خلدون ، مرجع سابق ، ص ٢٩ .

الأقدمين تلفت النظر الى خطورة النقل دون تمحيص ، فهذا ابن العربى بعد أن بسط منهجه فى تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبى صلى الله عليه وسلم يقول " انما ذكرت لكم هذا لتحترزوا من الخلق، وخاصة من المفسرين والمؤرخين وأهل الآداب ، بأنهم أهل جهالة بحرمات الدين ، أو على بدعة مصرين ، فلا تبالوا بما رووا ، ولاتقبلوا رواية الا عن أئمة الحديث ، ولاتسمعوا لمؤرخ كلاما الا للطبرى ، وغير ذلك هو الموت الأحمر ، والداء الأكبر ، فانهم ينشئون أحاديث فيها استحقار الصحابة والسلف ، والاستخفاف بهم واختراع الاسترسال فى الأقوال والأفعال عنهم وخروج مقاصدهم عن الدين إلى الدنيا، وعن الحق إلى الهوى " (١) .

وأتى ابن خلدون بعد ابن العربى ليسير نفس المسار ويعلن " أن فحول المؤرخين فى الإسلام قد استوعبوا أخبار الأيام وجمعوها وسطروها فى صفحات الدفاتر وأودعوها وخلطها المتطفلون بدسائس من الباطل وهموا فيها وابتدعوها ، وزخارف من الروايات المضعفة لفقوها ووضعوها ، واقتفى تلك الآثار الكثير ممن بعدهم واتبعوها وأدوها الينا كما سمعوها ، و لم يلاحظوا أسباب الوقائع والاحوال و لم يراعوها ، ولارفضوا ترهات الأحاديث ولادفعوها، فالتحقيق قليل ، وطرف التنقيح فى الغالب كليل ، والغلط والوهم نسيب للأخبار وخليل ، والتقليد عريق فى الآدميين وسليل ، والتطفل على الفنون عريض طويل ، ومرعى الجهل بين الآنام وخيم وبيل ، والحق لايقاوم سلطانه، والباطل يقذف بشهاب النظر شيطانه " (٢) .

وقد لحق بالأقدمين فى مسلك التحذير من النقل دون ضبط الرواية التاريخية بعض المعاصرين، نذكر منهم العلامة محب الدين الخطيب ، د. عبد المنعم ماجد ، د. محمد الطيب النجار ، د.عماد الدين خليل ، د. عبد الحليم عويس ، وغيرهم كثير من العلماء ممن لايتسع المقام لعرض ماذكروه ونبهوا اليه فى كتاباتهم .

ولئن كان للسلف من المؤرخين عذرهم فى نقل ماتجمع لديهم من الروايات دون التفات كبير الى الصحيح من السقيم فيها ، اذا ماتذكرنا جملة من الحقائق (٣) :

أولاها : أن بعض هؤلاء السلف قد اعلنوها صراحة أنهم جمعوا وحفظوا كل ماوصل اليهم ، فالطبرى لم يقتصر فى كتابه "تاريخ الرسل والملوك" على المصادر الموثوقة فقط ، بل أراد أن يطلع قارئه على مختلف وجهات النظر ، فأخذ عن مصادر أخرى قد لايثق هو فى أكثرها إلا أنها تفيد حين معارضتها بالأخبار القوية ، وقد تكمل بعض مافيها من نقص.

---

(١) انظر : ابن العربى ، مرجع سابق ، ص ص ٢٤٧ - ٢٤٨ .

(٢) انظر : مقدمة ابن خلدون ، مرجع سابق . ص ٤ .

(٣) د. عماد الدين خليل ، رفض الاستسلام لمصادرنا التاريخية ، مجلة المسلم المعاصر ، العدد الثلاثون ، ابريل - يونية ١٩٨٢ ،ص ص١١-٢٦ .

والثانية : أن بعضهم لم يفته تحذير الناقل عنهم من روايات قد تكون مستنكرة حتى يكون على بصيرة حال نقله ، فالطبرى يقول فى مقدمة مؤلفه "تاريخ الرسل" "فما يكن فى كتابى هذا من خبر ذكرناه ، عن بعض الماضين مما يستنكره ، قارئه أو يستشنعه سامعه من أجل أنه لم يعرف له وجها فى الصحة ولامعنى فى الحقيقة ، فليعلم أنه لم يؤت فى ذلك من قبلنا وانما أتى من قبل بعض ناقليه الينا ، وانما أدينا ذلك على نحو ماأدى الينا " [١] .

والثالثة : أن صدور كثير منهم كانت تتسع لايراد أخبار مخالفيهم فى الفكر والعقيدة وهو دليل على حريتهم وأمانتهم ورغبتهم فى تمكين قرائهم من أن يطلعوا على كل مافى الموضوع، واثقين من أن القارىء الحصيف لايفوته ان يعلم أن مثل أبى مخنف الذى أكثر الطبرى من النقل عنه موضع تهمة هو ورواته فيما يتصل بكل ماهم متعصبون له.

والرابعة : أن العديد من المؤرخين المسلمين حملوا مشعل البحث التاريخى الحر فى ظروف حرجة ، ومع ذلك لم يثنهم خوف أو يستهويهم طمع ، ويكفى أن نعلم أن الطبرى كان يرفض قبول أية هدية ترده من ذوى سلطان خوف أن تكون ثمن نزاهته.

والخامسة : أن معظم المؤرخين القدماء كانوا يوردون كل خبر منسوبا الى راويه ليعرف القارىء قوة الخبر عن طريق معرفة راويه الثقاة، أو ضعف الخبر الذى ينقله رواة لايوثق بهم ، وبذلك يرى اولئك المؤرخون أنهم أدوا الامانة ووضعوا بين أيدى القراء كل ماوصلت اليه ايديهم

فما عذر الخلف اذن وقد وفر لهم السلف عناء جمع روايات الأحداث والوقائع من مظانها ؟ ماعذرهم وقد توافرت لهم من العلوم المساعدة والمناهج البحثية المتعددة وتقنيات العلم المتقدمة مايسهل لهم الفكاك من أسر الروايات المختلقة والأخبار غير الصادقة التى روى بعضها السلف ؟ بل ماعذرهم وقد وضع لهم بعض المؤرخين الأقدمين مثل ابن العربى فى "العواصم من القواصم" وابن كثير فى "البداية والنهاية" وابن خلدون فى مقدمته الشهيرة قواعد منهج ينبغى البناء عليه لاستكمال لبناته فى كيفية نقد الرواية التاريخية ؟ الذى لاشك فيه أن ترك باب التاريخ الإسلامى هكذا بلاضوابط فى رواياته موقع التحليل السياسى فى كثير من المزالق حال اعتبار التاريخ مصدرا أساسياً من مصادر التنظير السياسى الإسلامى .

وأول هذه المزالق يتعلق بصعوبة التعامل مع الكتابات التراثية التاريخية [٢] ، وهى الصعوبة التى تستبطن فى طياتها صعوبات فرعية متعددة منها صعوبة الاقتراب من مصادر هى بطبيعتها فى غاية التعقيد فى مجال عرضها للروايات التاريخية ، وصعوبة تحقيق الروايات التاريخية خاصة التى تحوى

---

(١) أنظر : الطبرى ، تاريخ الرسل والملوك ، بيروت : مؤسسة الأعلى للمطبوعات ، الطبعة الرابعة، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م ، ص ٥ .

(٢) انظر : مصطفى منجود : الفتنة الكبرى والعلاقة بين القوى السياسية فى صدر الإسلام ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد قسم العلوم السياسية، ١٩٨٤، المقدمة.

قدرا غير ضئيل من المبالغات أو التشويه غير المنطقي ، وصعوبة الخروج من التناقض في تناول الروايات بين الكتابات المختلفة ، بل والتناقض في تناول الروايات داخل المصدر الواحد ، وصعوبة الحفاظ على السياق الزمني في التحليل اذا كانت الرواية متقطعة ، وصعوبة التغاضي عن بعض الجوانب في عرض الأحداث التاريخية خصوصا اذا كان الباحث يحتاج اليها في دراسته لتلك الأحداث لما لها من أهمية في خدمة منطقه في التحليل .

والثاني الوقوع في دائرة ماتقدمه روايات الاسرائيليات والروايات المنتحلة عقيديا ومنهيا وتحمل في طياتها مايصادم عقيدة الإسلام وشريعته، ولهذا خطورته التي كشف عنها العلامة محب الدين الخطيب بقوله " واذا بدأ المشتغلون بتاريخ الإسلام من أفاضل المسلمين في تمييز الأصيل عن الدخيل من خيرة هؤلاء الأفاضل العظماء فانهم ستأخذهم الدهشة لما اخترعه اخوان ابي لؤلؤة وتلاميذ عبد الله بن سبأ - اليهودي - والمجوس الذين عجزوا عن مقاومة الإسلام وجها لوجه في قتال شريف ، فأدعوا الاسلام كذبا ، ودخلوا قلعته مع جنوده خلسة ، وقاتلوهم بسلاح التقية بعد أن حولوا مدلولها الى النفاق ، فأدخلوا في الإسلام ماليس منه ، والصقوا بسيرة رجاله ما لم يكن فيها ولا من سجية اهلها ، وبهذا تحولت أعظم رسالات الله وأكملها الى طريقة من الخمول والعطالة والجمود كان من حقها أن تقتل الإسلام والمسلمين قتلا ، لولا قوة الحيوية الخارقة التي في الإسلام " (١) .

والثالث مزلق اهمال كتابات المؤرخين المسلمين عن التاريخ الإسلامي ، فما دامت رواياته على هذا القدر من النقائص المزعومة ، ومادام الشك متسللا اليها من وجه أو آخر فما الداعي الى الرجوع اليها ، ذلك " أن الروايات التاريخية عندما تختلف اختلافا لايستقيم مع سيرة الحدث المؤرخ له ، أو الواقعة المرصودة ، وعندما يصل هذا الاختلاف الى درجة التناقض بحيث لايعقل أن تجتمع الروايات في حدث أو واقعة واحدة أو في خبر تاريخي واحد ، أو في سيرة شخصية تاريخية واحدة، فأي الروايات تصدق ، وأي الاقوال أحق بالرجوع اليها ، خاصة أن التاريخ لايملك في ذاته المقاييس التي تُقيم على أساسها الروايات الصحيحة وعندما يكون التاريخ هكذا، فلا يصح الاعتماد عليه ، أو أن يحفل الناس به ، أو أن يحتج به في رأي من الآراء " (٢) .

من هنا تيمم الوجهة الى كتابات غير المسلمين خاصة الكتابات الاستشراقية بما فيها من أخطاء وتشويهات وتزييفات وتجاهلات لتاريخ الأمة المسلمة ، ويصبح لامفر أمام هذه الأمة من أن تنظر الى نفسها والى غيرها من خلال كتابات صنعتها أيد اجنبية عن دينها وعقيدتها وتاريخها، أجنبية عن مشاعرها وادراكها ، أجنبية عن اهتمامها واحساسها بالحياة ، وتقدير

---

(١) انظر : ابن العربي ، مرجع سابق ، ص ص ٤ - ٥ .

(٢) انظر : أبو الوفا عبد الآخر ، مرجع سابق ، ص٢٤ .

الاشياء ، ثم هى بعد ذلك -أى الكتابات- لاتسلم من الغرض والهمز واللمز فى الغالب ، وليس من ورائها إلا الافساد للأمة وإن لم يعلن ذلك صراحة [1] .

والرابع مزلق الانسياق وراء اسقاط الدور الحضارى للمسلمين فى سيرة التاريخ الإنسانى ، فتاريخ المسلمين فى حقيقته تعبير عن الواقع التطبيقى لدين الإسلام بما فى الواقع من اقتراب أو ابتعاد عن قيم هذا الدين ومثله واسقاط هذا التاريخ بزعم أن كل مصادره مقدوح فى عدالتها أو أنها غير موثقة ففقدت صدقها اسقاط لهوية هذه الأمة واجتثاث لها من جذور أصالتها، وهى جريمة ترتكب فى حقها كبيرة ، فمن صالحها أن ترى حقيقة دورها فى تاريخ الانسانية ، وأن تعرف مكانتها فى خط سير التاريخ وأن تتبين قيمتها فى العالم الانسانى ، وليست لهذا فائدته النظرية المجردة ، بل الفائدة أكبر وأشمل ، فعلى ضوئها يمكن للأمة أن تحدد مواقع اقدامها فى حاضرها وترسم خطوات مستقبلها على هدى وبصيرة بالظروف والعوامل المحيطة بها ، بعدما تتخذ من الوسائل والأسباب عدتها لمواجهة هذه الظروف وتلك العوامل [2] .

والخامس مزلق عدم الوصول الى الغاية الأساسية من دراسة التاريخ وهى اكتشاف السنن التى تحكم حركته وحركة الأمم والاجيال والدول خلال حقبه المختلفة وهى قضية ذات طابع خاص بالنسبة للامة الإسلامية ، ذلك أن مقارنة هذه السنن بسنن الله فى كونه كما تحدثت عنها أصولها الموحى بها -القرآن والسنة- ستكشف لها الى أى مدى جاء فعلها الحضارى رافضا ورافعا أى تناقض بين ماأخبر به الوحى وبين ماينطق به الكون فعلا [3] .

وقد اعتبر ابن خلدون أن "من الغلط الخفى فى التاريخ الذهول عن تبدل الأحوال فى الأمم والأجيال بتبدل الأعصار ومرور الأيام ، وهو داء دوى شديد الخفاء ، إذ لايقع إلا بعد أحقاب متطاولة ، فلا يكاد يتفطن له إلا الآحاد من أهل الخليقة ، وذلك أن أحوال العالم والأمم وعوائدهم ونحلهم لاتدوم على وتيرة واحدة ، ومنهاج مستقر، انما هو اختلاف على الأيام والأزمنة ، وانتقال من حال إلى حال ، وكما يكون ذلك فى الأشخاص والأوقات والأمصار فكذلك يقع فى الآفاق والأقطار والآزمنة والدول، سنة الله التى قد خلت فى عباده " [4] .

---

(١) انظر : د. جمال عبد الهادى ود. وفاء محمد ، مرجع سابق ، ص ٦ .

(٢) انظر : نفس المرجع السابق .

(٣) انظر فى مفهوم السنن علمة : باقر الصدر ، المدرسة القرآنية ، بيروت، دار التعارف للمطبوعات ، ط٢ ، ١٩٨١ ، ص ص ٤١ - ٤٧ ، د. أحمد محمد كنعان : أزمتنا الحضارية فى ضوء سنة الله فى الخلق ، قطر : رئاسة المحاكم الشرعية ، كتاب الامة ، العدد السادس والعشرون ، المحرم ١٤١١ - اغسطس ١٩٩٠م ، ص٢٥ وما بعدها ، وانظر فى الدلالات السياسية للسنن وعلاقتها بالتغيير د. سيف الدين عبد الفتاح ، مرجع سابق ، ص ص ٣٤٧ -٣٦٨.

(٤) انظر مقدمة ابن خلدون ، مرجع سابق ، ص ٢٨ .

إزاء هذه المزالق رفع بعض العلماء المعاصرين – مقتدين فى ذلك بمن سبقهم من كبار المؤرخين الاقدمين – لواء الدعوة الى رفض الاستسلام لمصادرنا التاريخية والبحث -بحق- عن منهج "عدل يتعامل مع معطيات الأجداد بروح علمية مخلصة فيقبل مايمكن تقبله . ويرفض مالايحتمل القبول، ويقدر عطاء الاجداد حق قدره ، دون أن يثنيه عن متابعة آخر المعطيات المنهاجية التى يطلع علينا بها العصر الحديث ، وأشدها صرامة موقف وسط يرفض الاستسلام للرواية القديمة ويأبى الغاءها المجانى من الحساب " [(1)] . **وأحسب أن من ملامح هذا المنهج:**

١ – تقديم الروايات المتاحة حول الواقعة أو الحدث بنقد متنها وسندها ، والرائد فى ذلك الاستفادة من الحصيلة العلمية التى خلفها علماء الجرح والتعديل ، من امثال عبد الرحمن بن ابى حاتم فى كتابه "الجرح والتعديل"، و عبد الرحمن الرازى فى كتابه ايضا " الجرح والتعديل"، والذهبى فى كتابيه " ميزان الاعتدال " و "تذكرة الحفاظ" وكذا ابن حجر العسقلانى فى مؤلفه "لسان الميزان" وغيرهم كثير ، وينصب منهج الجرح والتعديل على شخص الراوى ، اذ أن عدالته – المتمثلة فى التمسك بأوامر الدين ، وكفه عن نواهيه ، وصدقه فيما يروى ، وضبطه لما يقول، قراءة ومعنى ، وحسن خلقه ومروءته بحيث يمكن أن يثق الناس به ويصح الآخذ عنه -مدعاة للأخذ بروايته والاطمئنان الى صدقها ، حين أن جرحه – المتمثل فى التشكيك والريبة فى مدى التزامه بالدين والخلق القويم، ومدى فهمه لمنطوق الحديث ومعناه ، ومدى قدرته على ادائه أو روايته بالكيفية التى سمع بها العلماء الحديث- مدعاة للتشكك والتشكيك فى هذه الرواية ورفضها.

٢ – الاستفادة من منهج النقد عند علماء الحديث والذى يعتمد على مبحثين مهمين من مباحث الحديث النبوى الشريف ، أولهما مبحث الاسناد ويسمى علم الرواية وفيه دون العلماء المسلمون الحديث النبوى بأسانيده المختلفة المتسلسلة، ورواياته وطرقه المتعددة ، ثم بعدها شاع الاسناد فى مختلف التصانيف والمؤلفات و لم يعد قاصرا على الحديث النبوى حتى صار بمثابة الصفة الغالبة على منهج تدوين العلوم الإسلامية . . ومباحث علم الاسناد على تنوعها وتعددها تهدف كلها الى توثيق النص ونقده ، وبيان مايقبل ومايرد من الروايات ، لأنه اذا بطل السند واكتشف كذبه فان ذلك يبطل النص المنقول بهذا السند ، والثانى مبحث المتن ويسمى علم الدراية ، وفيه يتركز جهد العلماء على دراسة جوانب متعددةتتعلق بالمتن ، منها مايهدف الى زيادة التأكد من صحة النص بعد ثبوت سنده ، ومنها مايهدف الى فهم النص وفقهه سواء فى أحكامه ودلالته ، أو فهم لغته والفاظه ، فكان من مباحثهم فى النص غريب الحديث ، وأسباب ورود الحديث وناسخ الحديث ومنسوخه ومختلف الحديث ، الى آخره [(2)] .

---

(١) انظر : د. عماد الدين خليل ، رفض الاستسلام لمصادرنا التاريخية ، مرجع سابق ، ص ٢٥

(٢) انظر مزيدا من التفاصيل فى : محمد بن صامل ، مرجع سابق،ص ص١٤٩-١٥٦ .

غير أن البعض يرى " أن علم التاريخ وان كان قد تبنى منهج الاسناد بدوره بعد علم الحديث، الا انه لم يطبق بنفس الطريقة ، و لم يدقق أصحابه فى صحة الأخبار كثيرا فى البداية ، ثم مع مرور الزمن ازدادت أهمية الاسانيد التاريخية واتسع نطاق استعمالها الى درجة انها كثيرا ما اثقلت النصوص التاريخية بأسماء سلاسل الرواة التاريخيين ، وصار الاسناد أهم عناصر النقد التاريخى لدى بعض كبار المؤرخين ، خاصة الطبرى ، إلا أنه منذ القرن الخامس الهجرى بدأ يقل الاهتمام بالسند ، بل إنه اختفى كلية لدى كثير من المؤرخين " [1] .

٣ – معرفة حدود الأخذ من روايات أصحاب الاهواء والفرق ، ومن غيرهم من غير المسلمين أمثال بعض المستشرقين ، فأما الطائفة الأولى فيرجَع لبيان معتقداتهم ومذاهبهم وأقوالهم الى مادونوه بأنفسهم عن أنفسهم وعن مخالفيهم فى المذهب والمعتقد والرأى والخبر ، ثم تضبط هذه الروايات وتنقد سندا ومتنا على نحو مافعل علماء السلف من أمثال الأشعرى فى مقالات الإسلاميين ، وابن حزم فى "الفصل فى الملل والاهواء والنحل" ، والشهرستانى فى "الملل والنحل" أما الموقف من الروايات التاريخية لاصحاب الاهواء والفرق فينظر اليه من زاويتين ، احداهما ماكان متعلقا بالاخبار عن اهل السنة سواء فى التاريخ العام أو فى التراجم الشخصية وهذا ينظر فيه الى تعصب الراوى من عدمه ، فمن لاحت عليه امارات التعصب أسقط خبره ، وأما من لم يلاحظ عليه التعصب وكان عدلا فى ذاته فيسير خبره ويقارن بغيره من الأخبار وبالوجهة العامة للمجتمع الإسلامى. وثانيتهما هى روايتهم الاخبار عن أهل طائفتهم ومنهبهم .وهذا كالاقرار منهم فهو حجة عليهم خاصة حكاية اقوالهم ومذاهبهم فهم أعرف ببعضهم بعضا وبأصول منهبهم ومنطلقاتهم الفكرية [2] . أما الطائفة الثانية من غير المسلمين فالنظر الى رواياتهم التاريخية المتعلقة بدين المسلمين من شرح أو تفسير أو اطلاق احكام على الشخصيات الإسلامية أو على علم من علوم الإسلام أو نظام من النظم الإسلامية أو دراسة لسيرة النبى صلى الله عليه وسلم فأنهم لايصدقون مايقولونه ، ولاينبغى لمسلم أن يأخذ عنهم فى هذا المجال" لانهم ليسوا أهلا أن يؤخذ عنهم شىء فى دين الله ، ولأن من شروط البحث فى هذه القضايا الايمان بالله وبرسوله واليوم الآخر ، فاذا كان علماء الإسلام لايثبتون الاحكام بما يرويه المسلم الضعيف الضبط ، فكيف يحق لقوم مؤمنين أن يأخذوا عن غير مسلم ساقط العدالة. أما اذا كان مافى كتبهم من روايات تاريخية ليس له تعلق بشىء من الأنواع السابقة فانه يخضع لموازين النقد العلمى، ومانبت منه لاشىء على من أخذ به" [3] .

---

(١) انظر : د. محمد عبد الكريم الوافى ، منهج البحث فى التاريخ والتدوين التاريخى عند العرب، بنغازى : جامعة قار يونس، ط ١ ، ١٩٩٠ ، ص٢١٣.

(٢) انظر : محمد بن صامل ، مرجع سابق ، ص ص ٢٥٥ – ٢٥٦ .

(٣) انظر المرجع السابق ، ص ٢٥٨ – ٢٦٠ .

٤ - الاستناد فى نقل الرويات التاريخية ونقدها الى المصادر الأصلية للتاريخ الاسلامى وفق اولوية تقدم القرآن والسنة على ماعداهما من مصادر - اذا كان للرواية نصيب فى نصوص أى منهما أو كليهما - لانهما الاصدق فيما يوردانه من اخبار لصدقهما وهيمنتهما على غيرهما من نصوص ، ولوصولهما بأدق منهج لايرقى اليه الشك والريبة ، ولانهما يعطيان الدارس التصورات والمفاهيم والقيم والمناهج ، والسنن الربانية التى فى ضوئها تفسر أحداث التاريخ ويحكم عليها ، ويكمل هذين الاصلين - فيما لم يرويا - كتابات علماء السيرة النبوية كأبن هشام ، وابن الجوزى ، والسيوطى وغيرهم ، وكتابات الموسوعيين فى التاريخ كالطبرى ، وابن الاثير ، وابن كثير ، وابن خلدون ، وكتابات علماء التراجم والسير والطبقات والوثائق كابن الاثير ، وابن سعد، وابن عبد البر وابن حجر وغيرهم ، ويقوم نقل الرواية من هذه المصادر - عدا القرآن والسنة - على عدة اسس منها تحديد الروايات الصحيحة المختلفة فى الحدث أو الواقعة أو الشخص بعد غربلتها داخليا باختبار مدى استقامتها وخلوها من التناقض والانقطاع فى متنها ، وخارجيا بعرضها على النصوص المنزلة ، أو على الروايات الآخرى الموثقة أو على منطق الحوادث التى سيقت فيها ، أو على المنطق العقلى ، أو ماشاكل ذلك ، ثم محاولة الترجيح بين الروايات أو التوفيق بينهما كلما أمكن ذلك وفرضه سياقها ، فإن تعذر ذلك اختيرت الرواية الأكثر ملاءمة وصدقا فى وصف الحدث ، والاضافة اليها من غيرها ماليس فيها كما فعل ابن الاثير فى "الكامل فى التاريخ " [1] ، ثم بعد الاستقرار على بعض الروايات - واحدة أو أكثر - يتم تحليلها سياسيا حسب موقعها من موضع الدراسة ، واستخلاص دلالاتها ومفاهيمها فى حدود الرواية ودون اسقاط معاصر عليها على نحو ماسنرى ٠

رابعاً : قراءة الرواية التاريخية:

يعتمد تحليل نصوص الروايات التاريخية - وهى عماد البحث فى التاريخ عموما ـ على طريقة قراءتها ذلك أن هذه القراءة مسؤولة الى حد كبير عن سلامة الرويات من التأويلات الفاسدة

---

(١) يقول ابن الاثير فى مقدمة مؤلفه هذا " فقصدت أتم الروايات فنقلتها وأضفت اليها من غيرها ماليس فيها وأودعت كل شيء مكانه ، فجاء جميع مافى تلك الحادثة على اختلاف طرقها سياقا واحدا على مانراه " ٠

انظر : الكامل ، مرجع سابق ، ص ٧ ، وانظر نصفة عامة فى مفهوم ضبط الرواية التاريخية واسبابه وكيفيته د٠ عفت الشرقاوى ، أدب التاريخ عند العرب ، فكرة التاريخ ونشأتها وتطورها ، القاهرة : مكتبة الشباب ، ١٩٧٦ ، الجزء الأول ، ص ٢٥٣ ومابعدها ؛ د٠ محمد رشاد خليل ، المنهج الإسلامى لدراسة التاريخ وتفسيره ، القاهرة : دار المنار ، الطبعة الاولى، ١٤٠٤ - ١٩٨٤ ، ص ٦٠ ومابعدها ؛ د٠ عبد الرحمن على الحجى ، نظرات فى دراسة التاريخ الإسلامى ، القاهرة : دار الاعتصام ، ١٩٨٠ ، ص ١٠٢ ومابعدها ؛ د٠ محمد عبد الكريم الوافى، مرجع سابق ، ص ٢٠٣ ومابعدها ؛ د٠ سيدة اسماعيل الكاشف ، مصادر التاريخ الإسلامى ومناهج البحث فيه ، بيروت ، دار الرائد العربى ، ١٤٠٣ - ١٩٨٣، ص ٦٣ ومابعدها ٠

والانتحالات الباطلة ، أو العكس ، وهو أمر له مردوده بالتالى ايجابيا أو سلبيا على تحليلها واستخلاص النتائج منها . وتثير قضية قراءة نصوص الروايات التاريخية أكثر من قضية فرعية منها :

١ – القراءة الداخلية والقراءة الخارجية:

القراءة الداخلية ترمى الى اكتشاف مكنون النص ذاته ولها مستويات ثلاث [1] ، **الأول** تعمد فيه الى عدم تجاوز النص من حيث استنطاق ما فيه من مفاهيم ومدركات يعبر عنها بصراحة ووضوح لالبس فيه ، فالنص هنا يصير متبوعا لاتابعا لأن دور الباحث فيه هو استجلاء ماتقوله الرواية التى يجسدها. ويدخل مثالا لهذا المستوى نصوص الخطب والرسائل التى تتضمن توجيهات أو نصائح أو أوامر واضحة محددة لاتقبل التحريف أو التصحيف.

أما المستوى **الثانى** فان القراءة تعتمد على مالم يقله النص وكان يريد ان يقوله ، وهذا المستوى منوط بقدرة الباحث على توليد المفاهيم أو الأفكار أو المدركات التى يرى أن النص يحتملها وان لم يقلها ، هنا يصير النص تابعا لأنه يخضع لعملية استنطاق ثانية ، لا ليعبر عما يقوله صراحة ومباشرة وانما ليعبر عما لم يقله ، وهذه العملية تقوم بالأساس على قدرة الباحث على الاستنباط من بين السطور ولذا تحتاج صبر واناة ، ومكنة بحثية كبيرة . ونجد شبيها لهذه القراءة عند مفسرى القرآن الكريم حين يستخرجون من بين الآيات القرآنية مايبعد عن فهم القارىء العادى لها، وان كان فى ذلك أحيانا مدخلا لصبغ تأويلاتهم بأرائهم المذهبية والفكرية إلا من حصّن نفسه بما اشترطه العلماء فى المفسر . والمستوى **الثالث** تؤسس القراءة فيه على مايريد النص قوله بدلالات مختلفة غير مباشرة من خلال ألفاظه وتعبيراته دون أن تعلن عنه تلك الالفاظ وتعبر عنه ، وهذا المستوى مثل المستوى الثانى فى الاعتماد على الاستنباط من بين السطور لكنه يختلف عنه فى أن الباحث يستنبط المفاهيم والأفكار والمدركات التى يحتملها النص فعلا ، وليس مايراه قادرا على تحمله كما فى المستوى الثانى ، إن الباحث عند هذا المستوى الثالث من القراءة يصير تابعا للنص كما فى المستوى الأول – وليس متبوعا كما فى المستوى الثانى – لا ليقرأ مافيه ويعبر عنه صراحة ، وانما ليقرأ مالم يعبر عنه صراحة ولكن الالفاظ تتقبله ، ويمكن أن نجد لهذه القراءة شبيها عند بعض شراح الحديث النبوى الذين يذيلون شروحهم بذكر مايستفاد من الحديث ، وان لم يذكر فيه مباشرة ، وأقرب نموذج لذلك منهج الامام ابن حجر فى "فتح البارى" .

أما القراءة الخارجية فأساسها مقارنة النص بغيره من النصوص ، ولها مستويان أيضا، **الأول** هو المقارنة بين النص والنصوص المتضمنة روايات متشابهة حول نفس الواقعة التاريخية ، **والثانى**

---

(١) انظر بتصرف : ابن ابى الربيع ، سلوك المالك فى تدبير الممالك ، تحقيق د. حامد ربيع ، القاهرة: دار الشعب ، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م ، ص ص ٩٨ – ٩٩ هامش .

المقارنة بين النص والنصوص المتضمنة روايات مختلفة حول نفس الواقعة التاريخية ، وتهدف عملية المقارنة الى اكتشاف العامل الأصيل المتحكم فى الواقعة والعامل التابع المتغير الذى ينبع منه ويتشكل من خلاله ، كما تهدف الى ضبط النتائج سواء بمعنى تدعيم دلالة التنظير السياسى للواقعة ، أو تقييد اطلاق النصوص ، أو استبعاد افتراض صحة الرواية من اساسها .

٢ - الفكر الدفاعي والفكر البنائي فى القراءة :

وهذه القضية تتعلق بالغاية من الاقتراب من قراءة النص التاريخى ، فالقراءة الدفاعيـة ترمى الى استخدام النص لرد هجوم ماعلى موقف تاريخى أو حدث تاريخى أو شخصية تاريخية أو ماشاكل ذلك بفعل القراءة غير الحقيقية للنص بصرف النظر عن أسبابها ، هنا لاتصير للقراءة أيه وجهة الا رفض النص لسقوط سنده ومتنه ، أو اعادة قراءته من جديد لكشف مافيه وفق المستويات السابقة للقراءة بنوعيها الداخلى والخارجى ، أو تجريح التأويل الخاطىء للنص الذى اتخذ منطلقا للهجوم .

أما القراءة البنائية فهى التى تتخلص من أسر اخضاع النص للقراءة الدفاعية بالمعنى السالف ، فوجهة هذه القراءة أن تكون لبنة فى تأصيل المفاهيم أو المناهج ، أو القيم أو الأنظمة وفق مايبغى التأصيل العلمى للنص لتكون المحصلة توافر زاد معرفى يساعد فى تدعيم صرح البناء المعرفى الإسلامى فى أى من ميادينه المتعددة .

ومع الاعتراف بأهمية القراءتين ، فان ارساء قواعد قراءة النص التاريخى هى أحوج ماتكون الى التوازن بينهما بحيث لاتطغى احداهما على الأخرى وإلا فان الجنوح الى الفكر الدفاعى محبط للابداع ومقيد للطاقات لأنه يظل فى دائرة رد الفعل على هجوم الآخرين ، حين أن الميل الى الفكر البنائى قد يغمض الطرف عن معاول هدم تنخر فى البناء ، فاذا ما اهملت فقد تأتى عليه من القواعد[1] .

٣ - التجرد والتحيز فى القراءة :

وجوهر هذه القضية مايثار كثيرا عن دعوى الموضوعية فى قراءة النص التاريخى الإسلامى ، واتهام الباحثين المسلمين بالميل عنها لاسقاطهم المضمون العقيدى - أو مايسميه بعض أصحاب هذا الاتهام العامل الغيبى - عند القراءة مما يترك بصماته على أن تأخذ الرواية التاريخية منحى آخر يراه دعاة الموضوعية والتجرد والحياد منافيا لضرورات المنهج الوضعى فى معالجة قضايا العلم والمعرفة ، وهنا يمكن القول :

---

(١) انظر فى طبيعة الفكر الدفاعى وأضراره وضرورة ملازمة الفكر البنائى له ، عمر عبيد حسنة ، نظرات فى مسيرة العمل الإسلامى ، قطر : رئاسة المحاكم الشرعية ، كتاب الأمة ، العدد الثامن ، ١٤٠٥هـ ، ص ص ٦١ - ٧٠ ؛ مصطفى منجود الأبعاد السياسية للأمن ، مرجع سابق ، ص ص ٢٩ - ٣٠ .

أ - إن المعانى اللغوية لجذر "وضع" المأخوذ منه مفهوم الموضوعية لاتدل بحال على المعنى المتدارك لها من حيث كونها تجردا من المؤثرات الذاتية التى يؤمن بها الباحث قبل اقدامه على موضوع بحثه ، فالموضوعية تقابل الذاتية، لأن ذات الشيء هى حقيقته الجوهرية المجردة ، أما موضوعه فهو صفاته أو اعراضه حسب مصطلحات المناطقة [1] ، فمعانى مثل التذلل والكذب والافتراء والاختلاق والاسقاط والترك والدناءة ليست قريبة الصلة من قريب أو بعيد من المعنى السابق لمفهوم الموضوعية، رغم أنها مرادفات لجذره اللغوى [2] .

ب - إن الباحث المسلم لايستطيع تحت أية دعوى - ولاينبغى له - أن ينخلع من وعائه الحضارى وهو زاد مؤثراته الذاتية حال قراءة النص التاريخى أو التعامل مع أى حقل معرفى آخر ، لان هذا الوعاء مستمد فى التأسيس والالتزام من الوحى الالهى الذى ينظم علاقات المسلم وتفاعلاته ومعاملاته مع الناس والأشياء والموضوعات ناهيك عن الكون كله ، ويحدد له رؤيته لذاته وللآخرين حوله ، فكيف نطلب منه أن يتجرد من هويته بأسم مفاهيم ان صدقت نظريا - وهو أمر فى شأن الموضوعية مقدوح فيه - فان سندها الواقعى غير متيقن .

ج - كذلك فان شخصية المسلم الحيادى فى قضايا العلم - بما فيها قضايا علم التاريخ - لاوجود لها ، بل غير معقولة ، لأنه إن كان مطلوبا منه أن ينفض عن نفسه التصورات السابقة فقد جردناه من الميزان الذى يزن به مثل هذه القضايا، وهو ميزان نابع من عقيدته ، وعقيدته لاتحلق فى خيال بحيث يمكنه الانسلاخ منها متى شاء ولو لحين ، بل تفرض عليه أن يكون مربوطا بالحياة كما هى مربوطة به ، حيث لاقيمة لايمان لاعمل صالحا يتبعه ، ولاقيمة لعلم ان لم يكن نافعا يعمل به ﴿يأيها الذين آمنوا لم تقولون مالاتفعلون كبر مقتا عند الله أن تقولوا مالاتفعلون﴾ [3] ، وقد جاء فى الحديث "انصر اخاك ظالما أو مظلوما " [4] ولو أن الامر أمر حياد وعدم تحيز لقيل ابتعد عنه ظالما حتى لايؤذيك ظلمه ، ولكن مقتضى العدل والامانة يجعل من السكوت على الباطل وعدم نصرة الحق مع القدرة عليها خيانة لأن "الناس اذا رأوا الظالم و لم يأخذوا على يديه أوشك أن يعمهم الله بعذاب من عنده " [5] .

---

(١) انظر : محمد بن صامل ، مرجع سابق ، ص ١٣٦ .

(٢) انظر معانى مادة وضع فى المعاجم اللغوية العربية .

(٣) الصف / ٢ .

(٤) رواه البخارى ، انظر النووى ، رياض الصالحين ، مرجع سابق ،ص ١٢٣ .

(٥) رواه ابو داوود والترمذى والنسائى بأسانيد صحيحة . انظر المرجع السابق ، ص ١٠٥ . وانظر : ماأورده ابن كثير فى تفسيره " تفسير القرآن العظيم " عن الآية رقم خمسة ومائه من سورة المائدة ، القاهرة ، المكتبة التوفيقية ، ١٤٠٠ -١٩٨٠ ، ج٢ ، ص ١٠٩ - ١١٠ .

د - إن افتراض التجرد الذاتي من المؤثرات السابقة لكي يكون القارىء للنص التاريخي موضوعيا مؤداه أن يترك للعقل المجال ليكون معيار الحكم على حقائق الأمور ، وهذا معناه افتراض وجود ازدواجية في النظر الى العقل والشرع ، فالشرع هو زاد المؤثرات السابقة كما ذكر من قبل والاحتكام الى العقل معناه الفكاك منها ، وهو غير صحيح ، فالإسلام لايعرف اطلاقا للعقل على هواه هكذا ، ولايجعله وحده معيار الحكم على الأشياء في كثير من الأحيان ، فضلا على أنه ليس ثمة تعارض بين الاحتكام للشرع والاحتكام للعقل ، بعد درء التعارض بين الشرع والعقل ، وموافقة صريح المعقول لصحيح المنقول كما أبدع الامام ابن تيمية [1] ويكفي أن العقل مهما انساحت الميادين امامه - بما فيها ميدان التاريخ - ليعمل فيها اصلاحا أو تقويما لاقيمة لسعيه ان لم يكن عمله عبادة ، أي زلفى الى الله وابتغاء مرضاته ، والا فان آفة الرأي الهوى ، ومن اسوأ الضلال ضلال العقل على علم " أفرأيت من اتخذ الهه هواه وأضله الله على علم " [2] والإسلام وحده هو الذي يحكم على هذا السعي. وبعبارة اخرى لابد من تكامل الشرع والعقل في اتيان مقاصد العبادة ، لان الإسلام لايفرق في نظرته الى الانسان - صانع التاريخ - بين جسده وروحه ، وشهادته وغيبه ، وعقله ومايؤمن به، أما الازدواج فيعني اقصاء الإسلام ومعاييره وقيمه من اطار حياة هذا الانسان ومن ثم من حركة التاريخ ، وعندها تكون حياة ظاهرها العطاء وجوهرها - مهما تعددت اشكال العطاء في التاريخ - خواء ﴿قل هل ننبؤكم بالاخسرين اعمالا الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا أولئك الذين كفروا بآيات ربهم ولقائه فحبطت اعمالهم فلا نقيم لهم يوم القيامة وزنا﴾ [3] .

هـ -وأخيرا فانه اذا كان الامر في دعوى الموضوعية في قراءة النص التاريخي عدم التحيز للوصول الى حقائق الامور فيه ، فان في قيم الإسلام مفاهيم أعمق دلالة وأشمل رؤية من هذا المفهوم كالعدل والقسط ، والامانة ، والاستقامة ، والاعتدال، والانصاف ، والصدق وكلها- واشباهها ومرادفاتها - مفاهيم تفرض على الباحث المسلم أن يكون الحق رائده وميزانه الذي يزن به كل الامور - وليس قراءة النص التاريخي فحسب - سواء وقع الحق له ، أو حاد عنه ، وسواء كان لذوي لحمته وقرباه أو جفاهم ﴿ياأيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على انفسكم أو الوالدين والاقربين أن يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما فلاتتبعوا الهوى أن تعدلوا﴾ [4] ومااجدر الوقوف عند الحق منهجا وحكما في قراءة التاريخ - ذلك " أن التاريخ الصادق لايريد من أحد أن يرفع لأحد لواء الثناء والتقدير ، لكنه يريد من كل من يتحدث عن

---

(١) انظر مفردات هذه القضية في : ابن تيمية ، بيان موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول ، بهامش كتاب منهاج السنة ، بيروت : دار الكتب العلمية ، د. ت.

(٢) الجاثية / ٢٣ .

(٣) الكهف / ١٠٣ - ١٠٥ .

(٤) النساء / ١٣٥ .

رجاله أن يذكر لهم حسناتهم على قدرها ، وأن يتقى الله فى ذكر سيئاتهم ، فلا يبالغ فيها ، ولاينخدع بما افتراه المغرضون من أكاذيبها " [١] .

٤ – المرونة وعدم الوقوف عند حرفية النص التاريخى :

قد يبدو مهما وضروريا فى بعض الأحيان عدم الاكتفاء بالوقوف عند حرفية النص التاريخى حال قراءته داخليا وخارجيا ، لمعرفة الجو العام او الخلفية الحضارية للواقعة التى يحتويها النص بكل مافى هذه الخلفية من مؤثرات مختلفة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ، ان أمكن استقراء ذلك تاريخيا ، فذلك يساعد على الوصول الى أقرب التحليلات واصدقها فى التعبير عن الواقعة ومكوناتها [٢] ، وقد عد ابن خلدون القصور عن ادراك ذلك من ابواب المزلات والمغالط ، والسبب فى ذلك " أن الاخبار اذا اعتمد فيها على مجرد النقل ، ولم تحكم اصول العادة وقواعد السياسة وطبيعة العمران ، والاصول فى الاجتماع الانسانى ، ولاقيس الغائب منها بالشاهد ، والحاضر بالذاهب ، فربما لم يؤمن فيها من العثور ومزلة القدم والحيد عن جادة الصدق وكثيرا ماوقع للمؤرخين والمفسرين ، وأئمة النقل من المغالط فى الحكايات والوقائع لاعتمادهم فيها على مجرد النقل ، غثا أو سمينا ، ولم يعرضوها على أصولها ولاقاسوها بأشباهها ولاسبروها بمعيار الحكمة والوقوف على طبائع الكائنات وتحكيم النظر والبصيرة فى الاخبار فضلوا عن الحق وتاهوا فى بيداء الوهم والغلط " [٣] .

٥ – صيانة لغة النص من التبديد والتشويه :

وهذه النقطة سنعود اليها حال الحديث عن ضوابط التعامل مع الاسقاطات المعاصرة على النص التاريخى ، وصيانة لغة النص هنا لاتعنى الوقوف عند حرفيته كما سبق بقدر ماتعنى الوقوف عند معانيه ودلالاته ، كما أنها لاتعنى سيطرة العقلية المعجمية بقدر ماتلفت النظر الى ضرورة الوعى بمفردات منهج تناول النص ، وماقبل هذا المنهج [٤] .

---

(١) انظر فى أهمية ذلك وأبحاث بعض مؤرخى المسلمين فى هذا المنحى : د. عفت محمد الشرقاوى، أدب التاريخ عند العرب – الجزء الاول . فكرة التاريخ نشأتها وتطورها ، القاهرة : مكتبة الشباب ، ١٩٧٦ ، ص ص ٢٧٦ – ٣٢٧ . والمعروف أن عدم الوقوف عند حرفية النصوص من ضوابط تفسير القرآن انظر : د. محمد حسين الذهبى : التفسير والمفسرون، القاهرة : مكتبة وهبة ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩ م ، ج ١ ، ص ص ١٣ – ٣٢ ، كذلك فهو من ضوابط فهم السنة ؛ انظر : د. يوسف القرضاوى ، مرجع سابق ، ص ص٩٣-١٨٤ .

(٢) انظر : ابن العربى ، مرجع سابق ، ص ٣ .

(٣) انظر : مقدمة ابن خلدون ، مرجع سابق ، ص ٩ – ١٠ .

(٤) انظر : محمود محمد شاكر ، رسالة فى الطريق الى ثقافتنا ، القاهرة: دار الهلال ، ١٩٩١ ، ص ٩٦ ومابعدها .

خامساً : بناء النماذج التاريخية وعملية تأهيل الحركة السياسية:

تعتبر الخبرة السياسية الإسلامية لعصرى النبوة والخلافة الراشدة الخبرة النموذج الذى ينبغى أن يبنى على غراره وفى هداه الخبرات الإسلامية التالية، بل والذى نقيم من خلاله هذه الخبرات على تنوعها زمانا ومكانا ، وهنا يمكن قياس مدى اقترابها مما تستبطنه خبرة النموذج من مبادىء وقيم ومثل ، ومن ثم مدى ابتعادها عنه .

ويشير مفهوم النموذج التاريخى فى ابسط معانيه الى محاولة تقنين الخبرة التاريخية وجعلها اساسا من خلال المقارنة بين المواقف لوضع قواعد للحركة [1] ، غير أن امكاناته لاتقف عند حد مقارنة الواقع به ، بل يملك فى داخله ادوات للاستجابة والتقويم والتغيير [2] . وعليه فان النموذج التاريخى يدور حول عدة محاور .

فهو من ناحية عملية مقارنة بين موقفين ، موقف معاصر نسعى لمواجهته بآخر هو أقرب المواقف اليه تاريخيا بما يسمح بفهم عناصر النجاح فى هذه المواجهة وأبعاده ، فان تصور الانطباق بينهما تماما أمر مستحيل،ومايهمنا اذن أن تكون نقاط عدم التشابه قليلة ان لم تكن محدودة ، وبحيث يوجد عبر الخلاف على الاقل منطق واحد ثابت من حيث لغة التعامل يصلح أساساً للمقارنة .

وهو من ناحية ثانية ينطوى على عملية اقتطاع للمواقف من حيث الواقع الحركى واحالته الى أبعاد أصيلة واخرى تابعة ، بحيث نستطيع تقديم تصور للموقف حيث يتميز بوضوح مدخلاته ومخرجاته ، ومقوماته ونتائجه ، والاقتطاع هنا يخضع له كلا الموقفين : الموقف المبنى عليه النموذج التاريخى ، والموقف الحركى المعاش والمراد قياسه من خلاله، الاول يمثل اطارا متكاملا للتعامل بعد بنائه على معرفة تاريخية سابقة موثقة، والثانى لما يكتمل بعد بل ينقصه التكامل لأنه قيد الدراسة والتدبر والتوقع عند المقارنة.

وهو من ناحية ثالثة يتضمن تقنينا للخبرة التاريخية - المبنى عليها النموذج - انطلاقا من علاقة السببية ، بحيث يكون للنجاح درجاته واسبابه وكذا الفشل ، وهذا التقنين فى حقيقة الامر يرادف فى الفهم الإسلامى استخراج السنن العامة لحركة التاريخ خلال الحقبة التى اقتطعت ليبنى عليها النموذج، بكل مافيها من عناصر ثابتة واخرى متغيرة .

وينبغى التفرقة بين نوعين من النماذج التاريخية حال الحديث عن مفهوم النموذج التاريخى ، أحدهما : النماذج التاريخية الموحى بها ، والتى يعتمد بناؤها على اخبار الوحى المنزل عنها قرآنا

---

(١) انظر فى فكرة النموذج التاريخى : د. حامد ربيع ، الدعاية الصهيونية، القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٥ ، ص ص ٢١٦ - ٢١٨ ، مصطفى منجود:الأبعاد السياسية للأمن فى الإسلام، مرجع سابق، ص ص ٢٦-٢٧

(٢) انظر : سيف عبد الفتاح ، مرجع سابق ، ص ص ٥٢ - ٥٤ .

وسنة ، ولهذا النوع سماته فى أن النص الموحى به غالبا مايتحدث عنه فى عمومياته ثم يكون للمفسرين وشراح السنة دورهم فى تفصيل هذه العموميات وتوضيحها ، وأنه يستوعب فى دلالاته وسننه الزمان والمكان ، ولذلك قد ينطلق من واقع تاريخى عايشه المسلمون ابان نزول الوحى ، أو من واقع تاريخى لامم سبقتهم مسلمة كانت أو غير مسلمة ، ويحمل مصداقيته فى ذاته ، وانما يدخل التشويه عليه من الروايات المذهبية ، أو الدس بالموضوع من الأخبار فيه ، ويغلب عليه الأسلوب القصصى الذى قد يستغرق نصا واحدا من نصوص القرآن والسنة ، أو سورة قرآنية ، أو حديث نبوى ، او مجموعة من السور ، أو مجموعة من الاحاديث ، وكذا فهو لايأتى على وتيرة واحدة فقد يتحدث عن فرد ، أو جماعة أو قبيلة ، أو قوم، أو أمة ، أو مجتمع ، مؤمنا كان أو غير مؤمن .

والثانى النماذج التاريخية غير الموحى بها ، والذى يعتمد بناؤها على واقع تاريخى خاص بتجربة انسانية ، أو تطور سياسى شهده هذا الواقع ، ولهذا النوع سماته ايضا فى كونه افرازا بشريا خالصا ، وهو عرضة لسوء التأويل بصورة أكبر من النموذج فى النوع الأول ، لأنه لايحمل مصداقيته فى ذاته بل فى أمانة نقله ، فمصدره الاساسى ليس الوحى بل مانقله المؤرخون عنه ، وعلماء السير والطبقات ، وقابليته للتكرار مرتبط بتماثل شروط الانسان والزمان ، والمكان ، والحدث ، ولكن بصورة مختلفة احيانا لاختلاف طبيعة هذه العوامل مجتمعة من فعل حضارى الى آخر،كما أن هذا النوع يعرض بأكثر من وجه ، ويحاكم من خلال الاصول المنزلة ولايحاكمها[1]

اذا كانت تلك هى سمات كل نوع من النماذج التاريخية ، فان بناء ها ينبغى أن ينهض على عدة أسس :

أولها : أن هذه النماذج هى أدوات منهاجية للتحليل السياسى وبالتالى فهى ليست وصفا للواقع السياسى موضع التحليل والتوظيف ، فهى لاتنفذ الى اغواره، ولاتقدم صورا لظاهره الا بقدر وظيفتها كأدوات ومداخل مؤسسة على مفاهيم وعلاقات متسقة اتساقا منطقيا للاقتراب من ذلك الواقع ، ولذلك فلكل نموذج مجاله ، فان كان المراد القاء الضوء على جوانب الاشراق والعطاء فى الواقع السياسى وظفت النماذج الأنسب الى هذه الجوانب ، فعلى سبيل المثال أن نموذج التصدى لحركة الردة فى صدر الإسلام فى خلافة ابى بكر رضى الله عنه يصلح اساسا لبيان كيف يمكن التصدى لحركات الانقسام الداخلى أو عدم الاستقرار فى المجتمع السياسى [2] ، أما ان كان المطلوب كشف جوانب القصور والانكسار وظفت بالمقابل النماذج التى تؤدى هذا

---

(١) انظر بعض المحاولات لبناء نماذج تاريخية من كلا النوعين تم توظيفها فى تحليل الابعاد السياسية لمفهوم الامن فى الإسلام فى : مصطفى منجود . الأبعاد السياسية ، مرجع سابق ، مواضع متفرقة.

(٢) انظر تفاصيل هذا النموذج فى المرجع السابق ، ص ٢٤٧ - ٢٥٨ .

الغرض وعلى سبيل المثال أيضا ان نموذج الفرعونية السياسية فى الحركة السياسية -كنموذج قرآنى - يصلح أساسا لكشف مساوىء الاستبداد والطغيان السياسى [1] .

ثانيها : أن تأسيس البناء على اعتبار ان النماذج التاريخية تنطوى على صورة من صور التجريد للحياة السياسية فى زمان ومكان معينين بما يعنيه ذلك من الالمام بالأبعاد الاجتماعية لهذه الحياة من أفكار وقيم وتقاليد وأعراف ونظم وأوضاع حضارية [2] ، هذا التأسيس لايهمل الواقع لأنه يجعل الخبرة التاريخية التى تبنى عليها النماذج مادته وموضوعه، كما أنه يعتبر الواقع فى اطار التأكيد على التنوع من خلال الوحدة ، وعلى هذا فهو حين يملك فى جانب منه الثبات والوضوح لايفيد الجمود أو الاطلاق عند توظيفه فى واقع سياسى محدد [3] .

ثالثها : أن هذه النماذج لاتخضع لمنطق التكذيب أو التشكيك فى ذاتها مادامت قد أسست على قاعدة ثابته لايرقى اليها الشك ، غير أنه يجب التفرقة هنا ، فالنماذج التاريخية الموحى بها مصداقيتها فى ذاتها ابتداء وانتهاء كما سبق لاعتمادها على قاعدة الوحى الذى لايأتيه الباطل من بين يديه ولامن خلفه ، حين أن النوع الثانى من النماذج مصداقيته فى ذاته انتهاء أى بعد توثيق سند نصها التاريخى ومتنه ، واذا كانت آفة الاخبار رواتها كما يقال، فان كل راوى خبر يطالبه الإسلام بأن يعين مصدره على قاعدة من اين لك هذا ؟ ولاتعرف أمة مثل هذه الدقة فى المطالبة بمصادر الاخبار كما عرفه المسلمون، ولاسيما أهل السنة منهم [4] ، والقاعدة فى ذلك قوله تعالى ﴿ قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين ﴾ [5] .

رابعها : أن هذه النماذج ليست مؤقتة من حيث صلاحيتها كأدوات للتحليل السياسى لأن الاعتبار والعظة بسنن الله فى خلقه حال التزامهم بما شرع وحكم فى الكون ، وحال عدم التزامهم بذلك ، وهما منطلق بناء هذه النماذج لاينقطعان، وبعبارة أخرى حيثما توافرت شرائط تطبيق هذه النماذج فهى صالحة للتوظيف خارج الاطار التاريخى والحضارى ، بشرط أن يكون التوظيف مؤسساً على فقه سليم للواقع ، بما يحقق للنموذج التاريخى رغم خصوصيته القدرة على تجاوز التجربة ليكتسب دلالة انسانية عالمية عامة مشتقة فى الغالب من اعتماده على الشرع فى تأسيسه الذى يتسم بالعالمية والابدية والخلود وحفظ الله له .

واخيراً : أن بناء هذه النماذج لايعول على تفاعلات الكم أو علاقاته بالأساس وان لم يتناساه أو يغفله احيانا ، لأن المعنى لدينا فى هذه النماذج أن نقيس بها مدى الالتزام العقيدى فى المجتمع

---

(١) انظر : لمعم تفاصيل هذا النموذج فى.د. سيف عبد الفتاح ،مرجع سابق ، ص ص ٤٧٤-٤٩٨

(٢) أنظر: د. طه بدوى ، النظرية السياسية،القاهرة:المكتب المصرى، ١٩٨٦، ص٣٥١ .

(٣) انظر : د. سيف الدين عبد الفتاح ، مرجع سابق ، ص ٥٢ .

(٤) انظر : ابن العربى ، مرجع سابق ، ص ٥٢ .

(٥) البقرة / ١١١ .

السياسى ، فنماذج الاصلاح نقيس الالتزام فيها من خلال مدى التمسك بالقيم والمبادىء الاخلاقية التى تحتملها من علمه ، حين أن نماذج الافساد نقيس الالتزام من خلال مدى التحلل من مضادات القيم والمبادىء غير الأخلاقية التى تحتملها من علمه أيضا .

سادساً : الاسقاطات العصرية على النص التاريخى :

تبقى للنص التاريخى قيمته مادام الاقتراب منه - ايا كان شكل قراءته وفقا للحديث السابق عن مستويات هذه القراءة - مناسبا لما يحتمله من معان ودلالات ، ومادام هذا الاقتراب يجعله يعبر عن هذه المعانى وتلك الدلالات كما هى موجودة فيه فعلا فى سياقه التاريخى والحضارى ، وليس كما ينبغى أن تكون موجودة فيه ، فعندها نستطيع معرفة حقيقة مايستبطنه النص، وبالتالى استخلاص العبر والنتائج منه .

لكن قد يراد من النص التاريخى أن يأخذ اتجاها آخر تنعدم فيه استقلاليته ليصبح تابعا لما يراد منه، واحد أهم المداخل الخطيرة التى يفقد فيها النص استقلاليته ايقاعه فى اسقاطات عصرية - أيا كان شكلها كما سنرى - بينها وبين سياق عصره فارق كبير، ومثل هذه الاسقاطات اذا ماتركت على سجيتها دون ضابط قد تؤدى بالنص التاريخى الى أن يقول ماليس فيه ، كأن يؤكد قناعات ومقولات مسبقة ، أو أن يثبت مقدمات جاهزة من قبل ، أو أن ينتصر لرأى أو مذهب أو منهج أو مفهوم لاتحتمله الرواية التى يحتويها ويتحدث عنها ، أو أن يعبر عن مواقف معدة سلفا ، أو غير ذلك من الاسقاطات التى تلوى عنقه ليخرج ماليس فيه ، ويحتمل مالايحتمله بشكل أو بآخر، بعد اقتطاعه من عصره أو بيئته التى اينعته . والاسقاطات العصرية التى تمارس هذه الادوار السلبية فى النص التاريخى لاتأتى على وتيرة واحدة :

١ - فتارة يكون الاسقاط العصرى مفاهيميا بأن يقرأ النص أو يكتب من جديد، أو يحلل ليس من خلال مفاهيمه هو والفاظه وانما من خلال منظومة مفاهيمية وليدة نتاج حضارى بعيد الشقة زمانيا ومكانيا عن ذلك الذى دون فى اطاره النص ، فاذا كان النص يتحدث عن المجتمع المسلم وفئاته فى عصرى النبوة والخلافة الراشدة فلا غضاضة فى الزج بمفاهيم مثل الطبقات ، البرجوازية ، الارستقراطية ، البروليتاريا ، رجال الدين ، واذا تحدث النص عن علاقة أفراد المجتمع المسلم فى ذانك العصرين استخدمت مفاهيم مثل الصراع الطبقى، العنف الثورى ، صراع اليمين ضد اليسار ، او اليسار ضد اليمين ، أما اذا كان النص يتحدث عن قيم الحكم وأشكاله فى صدر الإسلام فهناك مفاهيم الديمقراطية ، الاشتراكية ، الفاشية، الديكتاتورية ، واخيرا فان النص اذا كان معنيا بأنماط الخلاف والانقسام بين المسلمين فثمة مفاهيم أخرى لابد من توظيفها هنا مثل الحرب الاهلية ، العنف الثورى ، الانقلاب العسكرى ، الصراع الدموى . ولعل أخطر مافى هذه المفاهيم - فوق ماتستبطنه من قيم ومعانى قد تضرب بقيم ومعانى الإسلام عرض الحائط - انها تترك النص التاريخى نهبا مستباحا لكل دخيل ، وتابعا سيارا لأية منظومة مفاهيمية معاصرة ، فيبدو الأمر وكأننا أمام نصوص تاريخية متعددة وليس امام نص واحد، أو بعبارة اخرى أدق

وكأننا امام أكثر من تاريخ للاسلام والمسلمين ، ودون الجميع مسخ الوجه الحضارى لمسيرة الإسلام عبر التاريخ [1] .

٢ – وقد يكون الاسقاط العصرى منهجيا ، وذلك بصب رواية النص التاريخى فى قوالب للتحليل تؤصر عليها اصرا ، دونما اعتبار لمدى ملاءمة هذه المناهج لمقولات الرواية ، فأحيانا تخضع الرواية لمفردات المنهج التجريبى الذى يرى فى التاريخ عامة حقل تجارب خصب يعوض النقص فى صعوبة اجراء التجارب المعملية فى العلوم الاجتماعية مثلما يحدث فى نطاق العلوم الطبيعية ، وهذا المنهج اثبت قصورا كبيرا فى دراسة الحياة البشرية ، لأن وحدة التعامل فيها –الانسان– ظاهرة اجتماعية لايمكن اقتطاعها من مؤثرات حياتها المادية والمعنوية، أو من تصوراتها وعقائدها السابقة، هذا بالاضافة الى الشك الى حد كبير فى مصداقيه استخدام التاريخ بديلا للتجارب المعملية فى نطاق العلوم الاجتماعية [2] . وأحيانا اخرى تخضع لمنهج الاستدلال الاستنباطى الذى يدرس النص التاريخى من خلال القياس المنطقى والتجريد الذهنى اعتمادا على المنهج الارسطى الذى حاربه نفر من علماء المسلمين ، ورفضوا فساده وبطلانه ، بل وأصدروا الفتاوى بتحريمه [3] ، وتارة يخضع النص لمنهج يدعو الى الموضوعية والحياد وعدم التحيز بأن نخلع كل المؤثرات السابقة قبل تحليل النص ، وقد سبق مناقشة الاسس الواهية التى يستند عليها منهج كهذا ، كذلك قد تطبق على النص مناهج اخرى افرزها التحليل السياسى الغربى مثل المناهج القائمة على التحليل البنائى الوظيفى ، أو تحليل النظم ، أو ماعداهما [4] وهى مناهج اثبتت بعض الدراسات العلمية الإسلامية ان استخدامها دون بصيرة فى التنظير السياسى الإسلامى فى أى من مصادره –بما فيها التاريخ الإسلامى – يطوى على مغالطات كثيرة [5] .

---

(١) انظر الملاحظات القيمة التى اوردها د. عبد الحليم عويس ، فى مؤلفه " فقه التاريخ وازمة المسلمين الحضارية " ، القاهرة : دار الصحوة ، الطبعة الاولى ، ١٤٠٧ – ١٩٨٦ ، ص ١٩١، وانظر له أيضا "الغزو الثقافى فى المجال التاريخى"، المسلم المعاصر ، العدد السابع والاربعون ، رجب – رمضان ١٤٠٦ / مارس – مايو ١٩٨٦ ، ص ص ٤٩ – ٦٨ .

(٢) حول فكرة التجريب فى التاريخ ، انظر : بكر مصباح تنيرة ، "التاريخ والتحليل السياسى" رسالة ماجستير غير منشورة: جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد ، ١٩٧٦ . نظر أيضا : د. عفت الشرقاوى ، مرجع سابق ، ص٣٢ ؛ د. محمد رشاد خليل ، مرجع سابق ، ص ص ١٠٦ – ١٠٧؛ د. عاصم الدسوقى : البحث فى التاريخ قضايا المنهج والاشكالات ، القاهرة : مكتبة القدسى ، ١٩٨٦ . ص ص ٣٤ – ٣٧

(٣) انظر : محمد بن صامل ، مرجع سابق ، ص ١٣٤ .

(٤) انظر فى الملامح العامة لبعض هذه المناهج ومقولاتها : د. كمال المنوفى، أصول النظم السياسية، الكويت : مؤسسة الربيعان ، ط١ ، ١٩٨٧ ، ص ص ١٥ – ١٢٤ ؛ د. ودودة بدران (محرر) ، اقترابات البحث فى العلوم الاجتماعية، القاهرة:مركز البحوث والدراسات السياسية ، ١٩٩٢، مواضع متفرقة

(٥) انظر بعض هذه المغالطات التى أوردها وعلق عليها د. سيف الدين عبد الفتاح : مرجع سابق ، ص ص ٢٨ – ٤٢ .

٣ - وقد يكون الإسقاط العصرى مذهبيا حين يطل على النص التاريخى من نوافذ مذاهب عقائدية أو سياسية ، وهو ماعانى منه التاريخ الإسلامى قديما وحديثا، فقد عانى قديما من التأويلات المحرفة للشيعة والرافضة واصحاب الاسرائيليات ولايزال يعانى حتى الآن من تداعيات الخلاف المذهبى بين المسلمين خاصة الخلاف بين الشيعة والسنة ، كذلك يعانى التاريخ الإسلامى من اسقاطات المذهب القومى الذى يتزعمه دعاة القومية العربية الذين يرون فيه ترجمة صادقة لدور العامل القومى العربى فى سيرته وحقبه الممتدة،ويلحق بركب القومية المذاهب العلمانية النابعة من تصورات تقوم على أساس أبعاد كل ماله صلة بالدين والغيب وقيم الإسلام عن ركب التاريخ دون اعتبار لأثر ذلك فى تصديع المكون العقيدى الذى ينبنى عليه التاريخ الإسلامى الذى يستقى ينابيعه أى المكون - من التوحيد - توحيد الالوهية وتوحيد الربوبية وتوحيد الاسماء والصفات ، بعيدا عن الشرك وافساد المعتقد .

٤ - وقد يكون الاسقاط العصرى تفسيريا ، حين يدخل النص التاريخى فى معترك المدارس المعاصرة فى تفسير التاريخ لتلقى عليه بظلال رؤيتها لحركة التاريخ والعوامل التى تسيطر عليها منطلقا ومسارا وقيما ، وواقع الامر أن التاريخ الإسلامى لم ينج من نقائص هذة المدارس لما ارادته أن يدور فى فلكها ، فمدرسة التفسير الماركسى لما اقحمت على هذا التاريخ كانت محصلتها تشويهه بمقولاتها المادية ، ذلك أنها فسرته على غير حقيقته لما جعلت خطة العام يسير وفق الصراع الطبقى وسيادة ماديات الوجود الانسانى على ماعداها ، واعتبرت هذا الجانب المادى هو الاساس الوحيد فى تفسير حركته ، دون اعتبار لجوانب العقيدة . أو الاخلاق ، أو الثقافة الابقدر مايخدم هذه النظرية الضيقة ، ومدرسة التفسير النفسى وظفها البعض فى التاريخ الإسلامى بشكل عدّ كل نشاط فيه وكل حركة وكل موقف نابعا من الغريزة الجنسية - وفق تحليل رائدها فرويد- وحتى العوامل الدينية والاخلاقية فسرت على هذا النحو لانها - بحسب هذه المدرسة - لم تكن اصيلة فى خلقة الانسان ونظرته وحياته وانما نشأت نتيجة العقد النفسية والخوف من المجتمع ، وتأتى مدرسة التفسير القومى مستندة على المذهب القومى لترادف بين التاريخ الإسلامى والتاريخ العربى لقوم جمعتهم سمات فى اللغة والنسب، والمصالح والمكان والدين ، فالعرب هم صانعو التاريخ وهم الذين خاضوا صراعا قوميا مع غيرهم من الشعوب سواء تلك التى دخلت فى الإسلام او تلك التى لم تدخل فيه ، وتلك نظرة عنصرية الى التاريخ الإسلامى ، وتبقى مدرسة التفسير الحضارى - التى غلفتها الثقافة النصرانية لرائدها توينبى التى تؤمن بالفصل بين الدين والحياة ، وترتضى الشكل العلمانى فى جانب ، واللاهوتى فى حانب اخر - التى جعلت التاريخ الإسلامى رحلة تحد واستجابة ، وليست رحلة سنن يجريها الله فى خلقه يعرف من خلالها الانسان من هو ؟ وماذا يريد من الحياة ؟ وماذا تريد منه؟ وماهو مآله النهائى ؟ ومما يستمد تصوره لكل ذلك ؟

٥ - وقد يكمن الاسقاط العصرى اخيرا فى المصادر التى يستقى منها النص التاريخى فمما لاشك فيه انه ليس ثمة أشمل وأحفظ سندا للرواية التاريخية التى يعبر عنها النص من المصادر التراثية التى لاغنى عنها عند البحث فى التاريخ الإسلامى غير أنه باسم المعاصرة احيانا ، ونتيجة عدم العلم بها أحيانا اخرى يستعاض عن المصادر الأصلية بمصادر مستهجنة مستملة من كتابات الاستشراق ، أو الكتب المترجمة عن أصول غير عربية ، أو تلك التى ترتكز على أسس علمانية فى الكتابة والتفكير ، أو مثيلاتها التى ابتدعتها عقول مسلمة أو عربية ولكن بروؤية تغريبية ، والمصادر التى تمتلأ بأساليب الغزو الفكرى للتاريخ الإسلامى ، أو ماشاكل ذلك من مصادر ليست أمينة فيما تنقل أو تكتب عن نصوص الروايات التاريخية .

الذى لاشك فيه أن الفصل بين كل الاشكال الخمسة السابقة من الاسقاطات العصرية من الصعوبة بمكان ، فكل منها قد يؤدى الى الاشكال الآخرى ، كما أن كلا منها قد يتضمن بقيتها، لكنها كلها تكشف عن أحد مداخل تشويه النص التاريخى الإسلامى وتحريفه ، ولذلك وفى محاولة للخروج من هذه العثار لزمت مراعاة الاعتبارات التالية :

أ - أن اللغة العربية تظل هى الأداة الأنسب والأقوم لفهم محتويات النص التاريخى فى تعاملنا معه، ليس لأنها اللغة الاصلية التى كتب النص بها ، ومن ثم فهى الأصدق انباء عنه والأكثر استنطاقا لمعانيه ، وليس حفاظا عليه من المسخ المفاهيمى الغريب عنه ، والذى يحاول قراءته باسم المعاصرة بأبجدية خاطئة ، وانما انطلاقا من الاقتناع بأن اللغة العربية هى لغة الأصالة فى الخطاب الإسلامى الذى يتضمنه النص - بغض النظر عن شكله - سواء كان منزلا موحى به ، أو كان غير منزل غير موحى به ، الاصالة التى لاتقف باللغة عند كونها مجرد أداة رمزية للاتصال بين مرسل الخطاب ومستقبله وقد توسطت بينهما مادة الخطاب وبيئته ، بل التى ترى فيها كذلك أداة التعبير عن الذات الحضارية ، وأداة التميز لها ، وأداة الدفاع عنها ، وأداة الحصانة بالعقيدة والأخلاق والمثل التى تربى عليها أجيال المسلمين فاذا بها فى تواصل واستمرار بلا انقطاع أو اغتراب الى أن يرث الله الأرض ومن عليها .

ب - إن صيانه النص التاريخى من الآثار السلبية للاسقاطات العصرية عليه لايعنى تقديس النص والضن به أو ابعاده عن لغة العصر ، ذلك أنه ينبغى التفرقة بين ثلاثة أمور هنا ، الأول العمل على تجاوز الواقع حال النظر الى النص بمعنى الانعزال به عن الحياة المعاشة ليحلق تنظيره فى خيال لاقيمة له بعد أن فقد أحد مقومات العلم النافع فى ضرورة العمل به ، والثانى الانقياد لضغط الواقع حال النظر الى النص بمعنى أن تكون لمعطيات الحياة المعاشة الكلمة الفصل فى صلاحيته من عدمها تبعا لاستجابته لما تمليه عليه، فاما استجاب لها، واما اتهم بالقصور ومن ثم اتاح المبرر لتجاوزه ، ولو كان مايملى عليه مناقضا لما يحمله حقيقة ووجودا ، والثالث السعى الى اعتبار الواقع حال النظر الى النص بمعنى الجمع بين أحسن مافى الأمرين السابقين حيث جعل الهدف من هذا النظر أن يقدم النص كل مايمكنه تقديمه ويحتمله مما ينفع الواقع فى فكره أو حركته

أو فى كليهما، وهذا يجنبه مجافاة الحياة المعاشة ، على أن يكون ماينفع به النص يحتمله مضمونـه أو يدعو اليه ، أو يحذر من مخالفته ، أو يضرب الأمثال له أو يحكى طرائق تحقيقه ، أو ماشاكل ذلك وبهذا نتخلص من الافراط الناتج عن عبادة النص التاريخى النـاتج بـدوره عـن تجـاوزه الواقـع ، أو التفريط فى جدواه الناجم عن ضغط الواقع عليه ، بيد أنه مطلوب لاعتبـار الواقـع تحقيـق التكـامل بين ثلاث دوائر للنفقه ، فقه النص التاريخى مناط التعامل، وفقه الواقع مناط الرغبة فـى الافـادة مـن النص، وفقه أداة تحقيق هذه الافادة مناط ربط معطيات النص بمعطيات الواقع (1) .

ج – أن ثمة حذرا – لايعنى الرفـض – عنـد التعـامل مع المنـاهج الغربيـة فـى دراسـة التـاريخ الإسلامى فى عصرى النبوة والخلافة الراشدة ، أما الحذر فمبعثه أن واقع الحال يشهد على تمخض جانب كبير من هذه المناهج عن افتراءات واغلوطات لما طبقت على هذه الحقبة الرائدة فى التاريخ الإسلامى ، اما لانها دخلت عليها من غير ابوابها فى المفاهيم والمنهج والمصادر والعناصر الفاعلـة ، أو لأنها خلعت عليها محملاتها البيئية الحضاريـة القائمـة علـى تصـور معين للديـن ، والانسـان ، والكون ، والحياة يختلف فى كثير من مناحيه عن رؤية الإسلام هذه الكليات ، أو لأنهـا اسـقطت عليها تفسيرات –كالتى سبق ذكرها – بعيدة عن التفسير الإسلامى لها ، أو لأنهـا ركـزت علـى جوانب الاظـلام فيهـا ، وهـى الاسـتثناء – وخاصـة بعـد خلافـة عمـر بـن الخطـاب (رضـى) – وتجاهلت جوانب الاشراق وهى القاعدة ، واما عدم الرفض فمرده أن العقل المسلم يسـتطيع عنـد الضرورة ، واذا لم يوجد البديل الإسـلامى لهـذه المنـاهج أن يتعـامل مـع أى منهـا بوعـى وبصـيرة لمواطن النفع فيها فيأخذهـا ، ولمواطن الضرر فيلفظها وفق قاعدة "ان هذا العلم دين فـانظروا عمـن تأخذون دينكم (2) كما أنه يأبى أن ينغلـق فـى هـذه الحالـة علـى ذاتـه أو ينكفـأ بعيـدا عـن عطـاء وحضارة عصره لانه يعلم أن الحكمة ضالة المؤمـن فأينمـا وجدهـا فهـو الأحـق بهـا وفـق مـايضع الإسلام من ضوابط، حتى لايتهم بالقصور فى فهم دينه وعقيدته (3) .

---

(1) نظر فى فقه التاريخ الإسلامى : د. عبد الحليم عويس ، تفسير التاريخ علم سلامى . نحو نظرية اسلامية فى تفسير التاريخ ، مرجع سابق ، ص ١٠ ومابعدها .

(2) وهى مقولة مروية عن محمد بن سيرين أوردها النووى فى صحيح مسلم ، مرجع سابق ، ح ١، ص ٨٤ .

(3) نظر فى ضوابط لتعامل مع المناهج لغربية : منير شفيق ، الإسلام فـى معركة الحضـارة ، بيروت: دار الكلمة للنشر، ط١ ، ١٩٨٢ ، ص ١١١ ومابعدها ؛ د. سيف الدين عبد الفتاح ، مرجع سـق ، ص ٥٢ ومابعدها ؛ د. محمد سعيد رمضان لبوطى ، مرجع سابق ، ص ٢٢ ومابعدها ؛ د. عفت لشرقاوى ، مرجع سابق ، ص ١١ ومابعدها ؛ ابو الوفا احمد عبد الآخر، مرجع سابق، ص ١٩٧ ومابعدها ؛ محمد بن صامل ، مرجع سابق ، ص ١٢٤ ومابعدها ؛ محمود محمد شـاكر، مرجع سابق ،ص ٢٩ ومابعدها . وله كذلك أباطيل وأسمار، القاهرة : مطبعة المدنى ، ط٢ ، ١٩٧٢ ، ص ص٢٣ –٢٥ ؛ د. منى ابو الفضل ، نحو منهاجية للتعامل مع مصادر التنظير الإسلامى بين المقدمات والمقومات . بحث مقدم الى ندوة " قضايـــــــــــا المنهجية والعلوم السلوكية " ، الخرطوم، جمادى الاول ١٤٠٧ – يناير ١٩٨٧ ، ص ص ٢ – ٣ ؛

د - أن التاريخ الإسلامي عامة - بما في ذلك تاريخ عصرى النبوة والخلافة الراشدة - لايقبل الرؤية التجزيئية القائمة على أحادية النظرة التي تتبناها المدارس الغربية المختلفة في تفسيره ، ذلك أن أيا من العوامل ، الاقتصادي أو النفسي أو الاجتماعي أو السياسي أو الحضاري أو المثالي لاينهض وحده -حتى بعد تنقيته مما لحق به من تجاوزات ان أمكن ذلك- لدراسة هذا التاريخ ، بقدر مايغطى جانبا أو آخر منه ، بقطع النظر عن منهج التغطية ، ذلك ان التاريخ الإسلامي إنما هو تاريخ حضاري ليس وليد تحد واستجابة كما قصد توينبي ، وانما وليد سنة الهية في استخلاف الانسان في الارض ليحمل امانة ثقيلة - أبت المخلوقات أن يحملنها وأشفقن منها - في تحقيق العبودية له ونشر رسالة التوحيد في الارض لتكون كلمة الله هي العليا ، لذلك لم يكن غريبا أن يأتي التاريخ الإسلامي حصيلة مكونات عدة ، الوحي الالهي والاجتهاد البشري في حدوده ، العقيدة والشريعة ، العبادات والمعاملات ، النبوة والخلافة ، العصمة والخطأ ، الصحابة والمنافقين ، العرب وغير العرب ، المسلمين وغير المسلمين ، الاموال والعقارات ، القيم والمثل ، الانسان والحيوان والجماد والطير ، الفرد والجماعة والأمة ، النصر والهزيمة ، التماسك والاختلاف ، الداخل والخارج ، السلم والحرب ، النظم والابنية والتشريعات ، الى آخر تلك المكونات التي قد يصعب حصرها ، ومن ثم فحين يكون الحديث عن هذا التاريخ مرادفا للحديث عن أي من هذه الجوانب منفردا ، فذلك الخلط بين مفهوم التاريخ وجوانبه ، والخطأ في تحديد ماهيته من عناصره ، والعجز عن ادراك كنهه ومايعتمل داخله ، من هنا تبدو مناسبة وأهمية أن يدرس التاريخ الإسلامي من خلال منظور حضاري اسلامي ينأى به عن النقائض التي اوقعته فيها مناظير أبعدته عن أصالته [1] .

د. همام عبد الرحيم سعيد، الفكر المنهجي عند المحدثين ، قطر : رئاسة المحاكم الشرعية ، كتاب الأمة ، العدد ١٦ ، (المحرم ١٤٠٨هـ) ص ١١ومابعدها ؛ مصطفى منجود، الأبعاد السياسية ،مرجع سابق،ص ص١٨-٣٠ .

وحول خطورة الاسقاطات العصرية على التاريخ الإسلامي وضوابط التعامل معها انظر : د. عفت الشرقاوي ، مرجع سابق، ص ٨ ؛ د. محمد رشاد خليل ، مرجع سابق ،ص ص١٣٦ - ١٣٨ ؛ د. عبد الرحمن حجي ، مرجع سابق ، ص ٩٩ ؛ سالم على البهنساوي ، الغزو الفكرى للتاريخ والسيرة بين اليمين واليسار ، الكويت ، دار القلم ، ط١ ، ١٤٠٦ - ١٩٨٥ ، مواضع متفرقة ؛ د. عبد الحليم عويس ، الغزو الثقافي ، مرجع سابق ، ص ٥١ ومابعدها ؛ يوسف كمال الحمد ، فلسفة التاريخ كما يبينها القرآن ، المسلم المعاصر ، العدد الثالث ، رجب ١٣٩٥ - يوليو ١٩٧٥ ، ص ص٢١ - ٢٤ ؛ د. مصطفى كمال وصفى ، ليس المسلمون يمينا ويسارا، المسلم المعاصر ، العدد السادس عشر ، شوال -ذوالحجة ١٣٩٨ / اكتوبر - ديسمبر ١٩٧٨ ، ص ص١١٥ - ١٣٩ ؛ د. عبد الحليم عويس ، بل المسلمون مسلمون وكفى ، نفس العدد السابق ، ص ص١٣٩ - ١٥٠ ؛ عبد المنعم محمد عمر ، مرجع سابق ، ص ص٥٩ - ٧٣ .

(١) انظر في محاولات نقد المدارس الغربية في تفسير التاريخ الإسلامي ومحاولات تقديم تفسير اسلامي للتاريخ : د. محمد رشاد خليل ، مرجع سابق ، مواضع متفرقة ؛ د. عبد الحليم عويس، فقه التاريخ، مرجع سابق ، ص ص٤١ - ٩٨ ، وله

ويبقى فى ختام هذا العرض تأكيد بعض الأمور :

١ - أن الحديث عن المنهج فى دراسة التاريخ الإسلامى ليس حديث ترف أو انشغال بظواهر الأمور عن بواطنها ، ذلك أن التساؤل الذى يفرض نفسه حين تثار قضيتا اعادة كتابة التاريخ الإسلامى واعادة تفسيره هو : كيف تحدث عملية الاعادة على كلا المستويين؟ وذلك من صميم مداخلها ؟ وأى تاريخ ستعاد كتابته وتفسيره؟ وكيف نقرأه فى الحالين؟ وماذا نقبل منه وماذا نرفض ؟ وما الذى يحدد ذلك؟ ولماذا الكتابة والتفسير أصلا؟ وما هى طبيعة المقاصد فى كليهما ؟ ومن المنوط بهما؟ وما هى شرائطه وأدواته ؟ بل ماهى أخلاقياته؟ الى آخره من التساؤلات التى لامناص من التصدى لها ، وتلك مسؤولية المنهج.

٢ - أن ماعرض من قضايا فى ثنايا هذا العرض ليس هو الجامع المانع منها حال الدخول فى خضم المنهج فى دراسة التاريخ بصفة عامة ، وان كان يأتى فى أولويات سلم هذه القضايا ، وهذا يعنى أن الباب يجب أن يظل مفتوحا لاجتهادات أخرى تبحث فى مثل هذه القضايا وتضيف اليها ، وتسلط الأضواء على أبعاد جديدة لم يتطرق اليها ، ولاغضاضة فى أن يأتى كل ذلك بالعمل الفردى، أو العمل الجماعى ، المهم أن يأتى متناغما متكاملا يبنى بعضه على بعض الآخر دون تكرار أو عودة الى نفس القضايا .

٣ - أن ثراء التاريخ الإسلامى وتعدد روافد عطائه -وان بدا بعضها مؤلما- يسمح بتعدد مناظير الاقتراب منه ، بل ويفرضها ، فالتحليل السياسى له ، اذا ما أضيف اليه وجوه التحليل الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، الى آخره هو مقدمة المنظور الحضارى الشامل المأمول فى ارتياد دروب هذا التاريخ ، بل والمطلوب أيضا ، ذلك أن التاريخ الإسلامى بطبيعة مكوناته والعناصر الفاعلة فيه من انسان ، وزمان ، وأحداث ، ومواقف ، وآراء، وأفكار ، وقيم ، وثقافة، وفنون ، وغيرها ، حمال لأوجه كثيرة ، ومن ثم فبقدر التنويع فى مناهج تحليل هذه العناصر بقدر مانصل الى صورة صادقة عامة - وان لم تكن كاملة - عنها ، وفى ذلك فليتنافس الباحثون والدارسون.

٤ - ما من شك فى أن قضايا العلاقات الخارجية فى عصر النبوة وعصر الخلافة الراشدة تثير مجالات عديدة لتبادل الرأى والحوار من الوجوه كافة وليس من خلال المنهج فحسب ، لكن رغم ذلك يبقى التسليم بأن مثل هذه القضايا لاينبغى أن تكون هى نفسها شغل الباحث فى التطورات السياسية لما بعد هذين العصرين ، وصحيح أن الاستفادة من اثارتها قد تكون أمرا بدهيا لكن الاستفادة شىء ، والوقوع فى أسرها شىء آخر ، فلا طبيعة العصر الواحد ، ولاعناصره واحدة، ولا الفاعلين فيه هم أنفسهم ، ولا طبيعة التطورات واحدة ، ناهيك عن

أيضا : تفسير التاريخ المصطلح الخصائص والمنطلقات الاولى ، المسلم المعاصر ، العدد ٤١ ، المحرم - ربيع الاول ١٤٠٥ / نوفمبر - يناير ١٩٨٤ - ١٩٨٥ ، ص ص ٣١ - ٤١ ؛ يوسف كمال ، مرجع سابق ، ص ص ١٩ - ٣٨ .

طبيعة النظام الخارجى -الدولى- ومن ثم فالمطلوب الاجتهاد فى هذه التطورات اللاحقة لما بعد عصر الخلافة ، وليس البدء منها من جديد ، لتحقيق تراكم معرفى منهاجى يكون رصيدا ثريا للدراسة التاريخ الإسلامى فى حقبه المختلفة وعصوره المتعددة ٠

٥ - أن التاريخ الإسلامى اذا كانت طبيعته وكما سبق تسمح بتعدد الرؤى والمداخل للمنهاجية ليس من منظور حقل العلاقات الخارجية فحسب فان ذلك ليس مدعاة لأن يكون عرضة للاسقاطات التى قد تكون عاقبتها النهائية تشويهه وتحريفه فضلا على تزييفه وتبديده ، انه كما ذكر فى مقدمة هذه الرؤية درع حصانة الأمة ، ومناط أصالتها الحضارية ، ومن ثم فالاجتهاد والتجديد، اللذين يضيفان الى اشراقاته ويكتشفان غوامضه ، ويزيلان مافيه من دخيل وغريب ومنتحل ليسا مطلوبين فحسب ، بل وضروريين ، حفاظا على هذا الدرع ، وتلك الحصانة ، وما أثقلها من مسئولية ٠